



في سبيل نظام تعليمي إسلامي معاصر

د. مروان القيسي

أهمية التعليم الإسلامي

فإن التحول والتغيير غايتان ينبغي أن يسعى لهما البشر كافة ولا سيما المسلمون، الذين استبد بهم عدوهم. فعانوا ولم يزالوا يعانون. وقد ذكر الله التغيير في كتابه فقال ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّى يُغَيِّرُوا مَا بِأَنْفُسِهِمْ﴾ [الرعد: ١١]، وذكر رسوله التحول في قوله ﷺ: (اللهم أنت عضدي، ونصيري بك أحول - أي أتحوّل - وبك أصول) وحث المسلمين على ترديد عبارة (لا حول ولا قوة إلا بالله) فقال: (رأيت إبراهيم ليلة أسري بي فقال: يا محمد أقرئ أمتك السلام وأخبرهم إن الجنة طيبة التربة، عذبة الماء وأنها قيعان وغراسها لا حول ولا قوة إلا بالله)^(١).

ولئن كان التحول والتغيير بالله، فإنهما ينبغي أن يكونا لله. وقد ظن كثير من الناس أن تغيير أحوال الأمة لن يكون إلا بالدولة، وهذا وهم. فإن تغيير الأحوال،

(١) حديث حسن رواه الطبراني في المعجم الكبير عن عبدالله بن مسعود.

وإن كان من الممكن أن يكون بالسلطان، إلا أنه من الممكن أن يكون بغيره أيضاً. وأقصد بالتربية والتعليم. بل إنه من الضروري أن يبدأ التحول بهما. ذلك أن الأمة أوتيت أول ما أوتيت من قبلهما. ولا تعود لخالها الأول إلا بهما. ولا تناقض بين السعي لإقامة الدولة الإسلامية وبين التربية والتعليم. ذلك أنه بالتربية والتعليم يمكن إعداد الجيل الذي يصنع الدولة، والذي يمكنه الحفاظ عليها ويضمن استمرارها، وهذا هو المهم: ديمومتها وسلامة مسيرتها. فبروز الدولة أمر مهم. لكن هناك ما هو أهم: سلامة مسيرتها وديمومتها. فالأمة للحاكم المسلم هي بعد الله سنده وعونه وقاعدة الدولة التي عليها تقوم. وهذه القاعدة لا بد أن تكون واعية عالمة بدينها متصلة بربها تعين أميرها وتقوم إعوجاجه، يخشاه ويخشى مساءلتها ومحاسبتها بعد خشيته لله. وهذا لا يكون للأمة إلا بتربيتها وتعليمها. فالوعي هو الحصن الحصين للأمة.

وتربية الأمة أمر لا يستطيع الحكام وحدهم فعله حتى لو كانوا ملتزمين بشرع الله. لأن هذه مهمة العلماء الذين إن وجدوا استطاعوا تعليم الأمة وتربيتها سواء وجدت الدولة الإسلامية أو لم توجد.

وإذن فمن الممكن أن يعمل المسلمون الآن وليس غداً على إعداد الجيل المطلوب إعداداً. ولا يمكن أن يتم ذلك إلا بإحداث انقلاب في نظام التعليم. ولن يتم مثل هذا التغيير بإصلاح التعليم الحالي، وإنما بإحداث نظام جديد يتولى المسلمون على المستوى الشعبي إدارته وتوجيهه وإعداد مناهجه والقيام عليه.

إن غاية هذا البحث تقديم تصور لإصلاح نظام التعليم بعامته، والتركيز على إصلاح التعليم الشرعي بخاصة، والذي يُعدّ الأساس في إصلاح النظام التعليمي والتربوي بعامته، بل وإصلاح الأمة وصلاحيها. إذ متى وجد العلماء العاملون العاملون المربون الربانيون لم تبق زاوية من زوايا البلاد ولا جانب من جوانب حياة العباد إلا وصلحت.

لقد أضرت المؤسسات التعليمية القائمة بالمسلمين أكثر من إضرار تعطيل حدود

الله في الأرض. بل وأكثر من فصل الدين عن الدولة. لأن جهل المسلمين بدينهم أبعد الدين عن واقع الحياة إبعاداً شبه كلي. وكان تبوء غير المؤهلين لمراكز التعليم بما فيها مراكز التعليم الشرعي أضّر على الأمة من تبوء غير الأكفاء وغير الأمناء وغير المؤهلين للمناصب. وقد عبّر عن هذه الحقيقة أحسن تعبير الشاعر الإسلامي «أكبر» الإله أبادي من الهند في أسلوبه الطريف إذ يقول: «يا لبلاد فرعون الذي لم يصل تفكيره إلى تأسيس «الكليات»، وقد كان ذلك أسهل طريق لقتل الأولاد، ولو فعل ذلك لم يلحقه العار وسوء الأحداث في التاريخ».

كما أوضح الفرق بين ساسة الشرق والغرب بقوله: «إن أهل الشرق يقضون على العدو بشدخ رأسه، ولكن الغربي يغير طبيعته وقلبه»، وجاء إقبال بعده بعدة سنوات، وقد اكتوى بنار نظام التعليم الغربي شخصياً وخاض في دراسته، فأبدى حقيقته في أسلوب أكثر عمقاً وأبعد عن الدعاية فيقول: «إياك أن تكون آمناً من العلم الذي تدرسه. فإنه يستطيع أن يقتل روح أمة بأسرها» إنه يعبر عن ذلك الإنقلاب الهائل والتحويل الجذري الذي يحدثه نظام التربية الحديث بقوله: (أن التعليم هو «الحامض» الذي يذيب شخصية الكائن الحي، ثم يكونها كما يشاء، إن هذا «الحامض» هو أشد قوة وتأثيراً من أي مادة كيميائية، هو الذي يستطيع أن يحول جبلاً شامخاً إلى كومة تراب»^(١).

وهكذا فلا بحث للأمة إلا بنظام تعليمي صحيح موافق لعقيدتها ومنطلق ونابع منها. ولن يتم ذلك إلا بإقامة نظام تعليمي شرعي صحيح، وهو أمر لن يتم إلا إذا كان على طريقة الصحابة والتابعين ومنهجهم.

ابنوا المدارس واستقصوا بها الأملا حتى نطاول في بنيانها زحلا

(١) نقلاً عن كتاب لأبي الحسن الندوي بعنوان «نحو التربية الإسلامية الحرة في الحكومات والبلاد الإسلامية» (ص ٣٠-٣١).

جودوا عليها بما درت مكاسبكم وقابلوا باحتقار كل من بخلا
إن كان للجهل في أحوالنا علل فالعلم كالطب يشفي تلكم العلل

إن الزاعمين بأنه لا حل لمشكلات الأمة إلا بقيام الدولة الإسلامية قد صرفوا
الناس بمقولتهم هذه عن العمل على مواجهة مشكلاتهم التي يستطيعون حلها فعلاً
قبل قيام تلك الدولة.

إن أهمية المؤسسة العلمية الدينية أكبر بكثير من أهمية المؤسسة السياسية الدينية
(الدولة الإسلامية). ذلك أن الدول تجيء وتذهب وتظهر وتختفي. وما سميت دول
إلا لأنها تتداول. وإنني لا أقلل من أهمية السلطان السياسي للإسلام. لكن الأهم منه
بكثير هو وجود السلطان الديني، ذلك أنه في غياب السلطان السياسي تتعطل الحدود
مثلاً وربما ضاعت البلاد لصالح العدو، مع أنها عائدة لأهلها لا محالة. لكن في غياب
السلطان الديني أي العلماء العاملين المعلمون الدعاة فإن الانحراف الفكري والبدع
العقدية والسقوط الأخلاقي وتفكك المجتمع والأسر... الخ وبعبارة أخرى البنية
التحتية الأساسية للمجتمع تتأثر وتضعف ويصبح من العسير على من يأتي لاحقاً
معالجة الأمور، إلا بعد جهد جهيد وانقضاء زمن غير قصير. وتكون النتيجة الحتمية
لهذا كله ضعف السلطان السياسي وظهور العدو على المسلمين. وإذا صح قول
شوقي وهو صحيح:

ليس اليتيم من انتهى أبواه من هم الحياة وخلفاءه ذليلاً
فأصاب بالدين الحكيمة منهما وبحسن تربية الزمان بديلاً
إن اليتيم هو الذي تلقى له أمّاً تخلت أو أباً مشغولاً

فإن أمتنا بهذا الاعتبار أمة أيتام، إذ لا يتم أكبر من شيوع الأمية الدينية.

ولا يمكن للشباب أمل الأمة ومحور قوتها وعماد مستقبلها والقلب النابض بالحياة أن
يكونوا كذلك، وهم جهلة بربهم ورسولهم ودينهم وتاريخهم، وحتى لو وجدت القيادة
السياسية دون وجود العصاة الربانية، فإنها سوف تكون قيادة دون قوة، ودون قدرة.

والدارس لتاريخ الإسلام السياسي والديني، يلاحظ أنه في الفترات التي ضعف فيها سلطان الأمة السياسي وانهزمت، وكان سلطانها العلمي الديني -ممثلاً في قيادات العلماء- قوياً كان بالإمكان تدارك الأمر ووضع الحلول. وما نواجهه اليوم هو ضعف السلطانين العلمي والديني والسياسي في آن واحد.

وبوجود المدرسة المبنية على التصور الصحيح يمكن تخريج القيادات الدينية العلمية، ويتمكن القائمون على المدرسة من بناء القاعدة التي تسند الدولة بعد قيامها من خلال جهود الخريجين المؤهلين لهذه المهمة وهم العلماء الربانيون. وصدق من قال: أعطني إدارة مدرسة وأنا كفيل بقلب نظام العالم.

شمولية التعليم الإسلامي

تتميز فكرة هذا النظام المقترح بالشمولية، بمعنى أن لا تُترك وسيلة من وسائل التربية والتعليم والاتصال والإعلام والإعلان، ولا مؤسسة من المؤسسات العامة والخاصة يمكن أن تُسهم في بث الوعي الشرعي، إلا وينبغي استخدامها. وبإيجاز فإن الشمولية التي نتحدث عنها ينبغي أن تظهر فيما يأتي:

أ- بناء نظام تعليمي شرعي جديد على أنقاض النظام القائم.

ب- أسلمة التعليم غير الشرعي.

ج- استعمال ما يمكن إستعماله من أدوات ومؤسسات لبث التعليم وإشاعة الوعي الشرعي بين أفراد الأمة ويتضمن ذلك:

١- إنشاء دور للقرآن في طول البلاد وعرضها.

٢- الاستفادة من نظام الجامعة المفتوحة. التي تنقل التعليم إلى كل مواطن حيثما كان.

٣- الاستفادة من نظام التعليم المستمر.

٤- الاستفادة من التعليم المبرمج. وهو طريقة تتيح نقل المعرفة دون الإستعانة المباشرة بالمعلم.

٥- تسخير وسائل الإعلام المقروءة والمسموعة والمرئية لتكون وسائل للتعليم، ولتكون أيضاً عوامل إيجابية تسهم في خدمة التنمية الاقتصادية وتصحيح الأخطاء اللغوية ومحو الأمية الدينية.

٦- الإفادة من لوحات الإعلانات على الطرق الداخلية والخارجية بعد أن يمنع استعمالها لأغراض تجارية.

٧- الإفادة من أية وسيلة أخرى مثل نشر لوحات تلفزيونية في الميادين العامة والقطارات ووسائل المواصلات الجوية والبرية والبحرية والميادين العامة والطلب من المصانع وأصحاب المهن تخصيص وقت لتعليم الموظفين لديهم، ونشر المعلمين في المستشفيات والسجون والشركات الخاصة والفنادق. وأية وسيلة أخرى تسهم في مكافحة الأمية الدينية حتى يعم وعي الأمة بالإسلام الذي يشكل قانونها الاجتماعي والعائلي والسياسي والاقتصادي والنفسى وقانون حياتها كلها.

٨- المدارس الصيفية لطلاب المدارس غير الشرعية بحيث يتم تأهيلهم في المواد الشرعية.

٩- تفعيل دور المساجد وتحويلها لما يشبه المدارس من حيث كثرة الدروس المنظمة والمخطط لها.

١٠- دورات للأمهات والآباء الذين لم يتمكنوا من متابعة دراستهم الشرعية.

مرتكزات النظام التعليمي الإسلامي المقترح

إن مركز هذا النظام ومنطلقه هو مؤسسة تسمى باسم (المدرسة). ولن تكون هذه المؤسسة مركزاً تعليمياً فحسب بل ومركزاً تربوياً لإعداد علماء على مستوى القيادة للأمة. فهو بحق مصنع لتخريج القيادات العلمية والدينية. ومن هنا فإن كل ما فيه سيكون متميزاً. لكن أليس في الجامعات الإسلامية وكليات الشريعة والمعاهد الدينية المنتشرة في طول البلاد وعرضها ما يسد حاجة الأمة؟ والجواب أن الأمور تقاس

بتائجها. ونحن أمام ألوف من خريجي هذه المؤسسات العاجزين عن إصلاح أنفسهم وتربيتهم، فضلاً عن إصلاح الأمة وقيادتها.

وقبل أن نبداً بتفاصيل مشروع المدرسة، لا بد أن نبحت في مواطن الخلل في نظام التعليم الشرعي المعاصر كي يتم تلافيها في المشروع المنتظر:

١- سن التلقي: يبدأ طالب العلوم الشرعية تلقية للعلم بعد إكماله الدراسة الثانوية العامة، عند إتمامه الثامنة عشرة من عمره، أي بعد أن تكون عناصر شخصيته قد اكتملت وصياغة عقليته قد تحددت. فكيف يمكن أن تحدث العلوم الشرعية تغييراً في نفسيته وعقليته بعد هذا السن!! وهل من الممكن أن يحدث هذا التغيير في أربع سنوات هي مدة الدراسة الجامعية!! والأعجب من ذلك الزعم بأن تخطيط المناهج الشرعية في المؤسسات الجامعية يكفي لتخريج خريج يصلح أن يكون واعظاً وإمام مسجد ومعلماً ومفتياً وقاضياً ومحامياً شرعياً.

إن سن الثامنة عشر ينبغي أن تكون سن الدراسات العليا بالنسبة لطالب العلوم الشرعية، السن الذي يبدأ عندها بالتبحر في العلوم الشرعية، لا السن التي يبدأ عندها بتعلم أجديات العلم الشرعي. ومن هنا فإن أول خلل في النظام التعليمي الشرعي المعاصر أنه بلا بنية تحتية. والمراد بالبنية التحتية المكتاتيب والمدارس الشرعية. إذ لا بد، إذا أريد للكليات الشرعية الجامعية أن تؤتي ثمارها من تأسيس نظام تعليمي شرعي قبل الجامعي ابتداءً من الإبتدائية الشرعية وانتهاءً بالثانوية الشرعية ومروراً بالإعدادية الشرعية، شرعية بكل ما تحمله هذه الكلمة من معنى.

إن النظام التعليمي المعاصر (والنظام الشرعي جزء منه) نظام لا يؤهل الطالب أن يتخرج للحياة العملية إلا بعد انقضاء اثنين وعشرين عاماً من عمره تُعد من أجهل وأحلى أيام حياته، فيتأخر زواجه ويتأخر في تربيته لأولاده، الأمر الذي له من الآثار السلبية التي لا مجال لبحثها الآن، والتي لا يعلم حدودها إلا الله.

٢- الصحبة: والمراد بها الصحبة بين المعلم والمتعلم. وهو أمر مفقود في

المؤسسات الشرعية المعاصرة. وضرورتها تتجاوز الناحية العلمية لتشمل الفائدة التربوية العملية. أما من الناحية التربوية، فإن عمل المعلم الشرعي المعاصر لا يختلف كثيراً عن عمل الأساتذة الآخرين في التخصصات العلمية والأدبية والتكنولوجية المتنوعة. إذ يقتصر عمله على التدريس. والمفروض أن يجمع معه التريية والتأديب والقُدوة. وهذه أمور لا يمكن أن تتم إلا بالصحة. ومن هنا كان لا بد من اجتماع المعلمين والمتعلمين للعيش في مكان واحد. وأما من الناحية العلمية فإن للصحة دورها المهم. ذلك انه بالصحة والعيش في مكان واحد يصبح اليوم كله بل وجزء من الليل وقتاً للتعلم والتعليم، للعتاء والتلقي، لا خمسين دقيقة لثلاث مرات في الأسبوع فحسب، وهي المدة الزمنية الأسبوعية لكل مادة تدرس الآن في كليات الشريعة الجامعية.

ثم إن الصحة بين المعلم والمتعلم تشكل علاقة إنسانية متميزة شبيهة بعلاقة الوالد بولده. وهذه تسهم بدورها في تسريع التلقي والتعلم والإفادة والإقتداء بسلوك المعلم.

٣- إعداد المعلمين: هل الذين يمارسون تدريس العلوم الشرعية مؤهلون فعلاً لهذه المهمة العظيمة. والجواب يكمن في المؤسسات التي تخرجوا منها؟ هل أعدتهم إعداداً كافياً؟ ما مدى معرفتهم التفصيلية بالأدلة؟ ما مدى تمكنهم من علم أصول الفقه وقدرتهم على استخدامه بمهارة؟ ما هي معرفتهم بالنصوص المطلقة والمقيدة والعامة والخاصة؟ ما مدى تمكنهم من معرفة تفسير كتاب الله وحفظهم لآياته ولنصوص السنة التي تعد بعشرات الألوف. وهل يمكن وصف من لا دراية له بالأدلة بالعلم؟! لو صح ذلك لصح إذن أن يوصف من لا علم له بمواد القانون ولوائحه التفصيلية بالحامي الجيد!! وحتى العالم بمواد الدستور تفصيلاً لا يمكن وصفه بالحامي الناجح إن لم يكن قادراً على توظيف النصوص إذا احتاجها، وإن لم يكن قادراً على ربط النصوص ببعضها وربطها بالواقعة فالإسلام أصول ونصوص، يحكم على الأقوال والأفعال والوقائع بمقدار موافقتها للأصول والنصوص. ومن لا دراية له

بالنصوص عاجز عن الحكم.

كما أن التباين في إعداد أساتذة الكليات والمعاهد الشرعية يؤدي إلى تباين في عطائهم. وهذا بدوره يؤدي إلى تشتت الطالب في تلقيه. كل يفتيه بفتوى تحالف الآخرين.

ولا ينبغي لأحد أن يزعم أن هذا أمر سوف يعتاده الطلاب. فنحن نتكلم عن طلاب لا يزالون في المرحلة الدنيا الأولى الابتدائية من التعليم الشرعي، فكيف يمكن أن يُقال إنهم سيتعلمون ويعتادون على الخلافات العقدية والفقهية، وهذه هي التي تقابلهم وتواجههم أول تعليمهم ومنذ اللحظة الأولى من التحاقهم بكليات الشريعة. إن الأمر خطير ذلك أنه من الممكن أن يرتاب بعض الطلبة بالإسلام ولا سيما إذا كان الخلاف في مسائل العقيدة. وإنني لأعلم عن كلية للشريعة يدرس فيها العقيدة أشاعرة وصوفية وسلفيون، فيأخذ الطالب مساقاً عند هذا المحاضر ومساقاً ثانياً عند محاضر آخر ومساقاً ثالثاً عند محاضر ثالث. كل واحد منهم يلغي ما تلقاه الطالب عند الآخر.

إن المطالبة بأن يكون أول ما يتلقاه الطالب في علومه الشرعية مأخوذاً ومقتصرأً على الكتاب والسنة في دروس العقيدة أو الفقه أو غيرهما، لا يعني أننا نطالب بإلغاء تدريس الخلافات الفقهية أو العقدية، وإنما يعني تأخير دراسة الطالب لهذه العلوم حتى يقوى عوده ويشد ويتعلم المقدمات الضرورية لدراسة هذه الخلافات مثل أسبابها وتاريخها، وحتى ترسخ عقيدته ويتضح عنده المنهج. أما أن يسقط طلابنا ضحايا الخلافات بُعيد التحاقهم بكليات الشريعة، فهذا ما نرفضه ونأباه.

٤- المناهج: تتسم مناهج المؤسسات التعليمية الشرعية بالكثرة. والكثرة هنا كثرة غير مدروسة وغير نافعة وغير هادفة. إذ تحرص هذه المؤسسات والقائمون عليها على تعليم الطالب شيئاً من كل شيء، فيخرج بلا شيء من أي شيء. كما أن الخطط الدراسية لا تأخذ بعين الاعتبار ترتيب الأولويات فحرصت على ما لا نفع فيه

وأهملت الضروري. وفيما يأتي بعض الملاحظات على مناهج الشرعية المعاصرة:

أ- عند وضع المناهج أخذ بعين الاعتبار أن يصلح الخريج للعمل في سلك التعليم والإفتاء والقضاء والمحاماة الشرعية والمؤسسات المالية الإسلامية المعاصرة ونحو ذلك. فوضعت المناهج تلبية لتلك الحاجات مجتمعة، وفرضت كلها مجتمعة على الطالب في وقت قصير لا يتجاوز أربع سنوات، دون أن تكون له خلفية علمية شرعية يعتمد عليها بل ويدرس الطالب قضايا لن يعمل بها إلا بعد قيام الدولة الإسلامية كالجنايات ونحوها.

ب- يتسم كثير من واضعي المناهج بالنزعة العقلية المحضة على حساب النصوص المقدسة مما دفعهم إلى وضع مساقات تتسم بتلك النزعة القائمة على تبرير الأحكام الشرعية والدفاع عنها، الشيء الذي جعل الإسلام يبدو وكأنه في قفص الإتهام وأضاع وقت الطالب الذي كان ينبغي أن يُصرف لمعرفة الحكم وأدلته والنصوص ومعانيها وعلاقتها ببعضها.

ج- حرص واضعوا المناهج على أن يكون الخريج جامعاً لشتى أصناف الخير مع عدم مراعاة لخلفيته وقدراته وضيق الوقت، وعدم توفر البيئة العلمية السليمة. وتشددوا في أن يعرف الطالب من كل شيء شيئاً فكانت النتيجة أنه تخرج -كما ذكرت آنفاً- دون أن يعرف شيئاً من أي شيء.

إن كثيراً من المساقات التي تدرس لا يفيد منها الطالب بأي حال لسبب أو لآخر، كارتباط بعضها بقيام الدولة الإسلامية مثل أحكام الجنايات والحدود أو لأسباب أخرى. وهذه تدرس على حساب مساقات أخرى أكثر ضرورة. بل إن المساقات الأقل ضرورة تعطى من الوقت والجهد أكثر مما يُصرف للمساقات الحيوية المهمة التي تعد حجر الأساس في بناء الشخصية العلمية للطالب كالعقيدة وأصول الفقه.

والمناهج التي تدرس الآن هي مناهج مرحلة ما بعد اختلاف الأمة وتفرقها، سواء كان ذلك يخص المذهبية في الفقه، أو علم الكلام فيما يخص العقيدة. وهو أمر ينبغي

أن يتنبه له. فالأصل الرجوع إلى مرحلة ما قبل الاختلاف أي إلى السلف خير القرون عقيدة وفقهاً.

إن المناهج المعاصرة وضعت لغايات مبهمة غير واضحة وتضمنت في أكثرها تدريس ما لا ينبغي تدريسه وأهملت تدريس ما ينبغي تدريسه. وصدق الله العظيم ﴿وَيَتَعَلَّمُونَ مَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنْفَعُهُمْ﴾ [البقرة: ١٠٢]، والعلم غير النافع ليس من الضروري أن يقتصر على العلم المحرم. فدراسة ما لا نفع فيه مباشرة لطالب العلم يدخل في العلم غير النافع، وهكذا أهدرت الطاقات والأعمار وجعل السهل صعباً والمتعم من العلوم عملاً.

٥- الكتب: تتسم بعض الكتب التي تُدرس في كليات الشريعة بالحشو وقلة الأدلة، وإن وجدت هذه الأدلة فبدون تحقيق للأحاديث. كما تتسم بالعقلانية المفرطة والإجتهادات الشخصية، وكثرة التبريرات والدفاع عن الدين والركاكة اللغوية وتعدد أجزائها ومجلداتها وكثرة صفحاتها. كما تتسم بكثرة الاختلافات حتى بين أئمة المذهب الواحد. أما الكتب المذهبية فإنها تدرس بطرق تسيء إليها، فتدرس كتب المذهب الحنفي مثلاً أو المذهب الشافعي دون تعريف الطالب ابتداءً بمصطلحات هذا المذهب أو ذاك وأصوله وكتبه المعتمدة وأصول التعامل معه. وتدرس هذه الكتب أيضاً بمعزل عن الكتب التي قام أصحابها بتخريج أحاديثها، فلا يكاد يوجد مرجع فقهي مهم إلا وقد خدمه علماء الحديث بتخريج أحاديثه مثل «نصب الراية لتخريج أحاديث الهداية» للزيلعي في الفقه الحنفي، و«تلخيص الحبير للرافعي» في الفقه الشافعي.

إن اختيار الكتب المقررة للتدريس ينبغي أن يتم في ضوء صلتها بالكتاب والسنة وخدمتها لهذين المصدرين العظيمين. وللأسف فإن كثيراً من المدرسين هذه الأيام يفرضون على الطلبة الموضوعات التي يعرفونها، وليس ما يجب أن يعرفه الطلبة. ووفق هذا المعيار غير الموضوعي في اختيار الكتب المقررة يتفاقم الضعف الذي يعاني منه الطلبة.

٦- أسلوب التدريس وزمانه: إن كثيراً من المواد العلمية ينبغي أن يدرسها الطالب دون تدريس، وإنما بقليل من التوجيه، لا سيما بعد اجتيازه مرحلة لا بأس بها من الدراسة الشرعية. لكننا نجد أن أسلوب القراءة الذاتية أمر لا وجود له هذه الأيام، حتى مع المواد التي تصلح معها ولها القراءة الذاتية. فكل شيء يُدرّس وكل شيء يُشرح سواء استحق الأمر شرحه أو لم يستحق. وهكذا فأصول الفقه وعلوم الحديث التي يُحتاج فيها لأستاذ يشرحها تُشرح، ومواد كالسيرة لا تحتاج لشرح مستفيض يدرسها أستاذ كذلك. وقد أدى هذا بالتالي إلى أن تكون المواد كلها تُلقّن تلقيناً دون أن يكون لبحث الطالب وجهده مكان في العملية التعليمية.

لقد انقلبت الوسائل إلى غايات وغابت الأهداف من تدريس كل علم عن مدرسيه وطلّبه، فانعدم أثر كثير من العلوم الشرعية فيما وضعت أصلاً من أجله. وأصبح علم مثل علم الحديث ومصطلحه غاية لا وسيلة، وأرهق الطلاب بحفظ فروع وجزئيات وأصبحت الغاية حشو ذهن الطالب بالمعلومات النظرية حفظاً دون فهم، وتمت صياغة الطلاب في قوالب لا تكشف الإمتحانات عن قدراتهم الحقيقية.

أما زمن الدراسة فإنه غير مناسب، يبدأ في وقت متأخر وينتهي في وقت متأخر. وكثير من المحاضرات تعطى في فترة القيلولة المتعب. ولا فرق عند من يضع أوقات المحاضرات بين برامج وساعات التدريس في الصيف أو الشتاء. وقد ازداد الأمر سوءاً بعد العمل بنظام الساعات المعتمدة المستورد والذي يمتد في طول اليوم وعرضه مما أرهق الطالب وجعله تعباً عاجزاً عن المطالعة بعد عودته لبيته.

٧- نظام الإمتحانات والمذاكرة: تلثم هذه العناصر في مجموعة واحدة للإرتباط القائم بينها. فكون الشهادة هي الحافز الوحيد للتعلم لدى أكثر الطلبة يجعلهم يسعون للنجاح والتفوق عن طريق الحفظ عن ظهر قلب. وهذا أمر خطير لا يليق بالمعلم أو المتعلم، ويجعل من التعلم أمراً صعباً ومن المطالعة شيئاً بغيضاً ممقوتاً. ويجعل من الفصل الدراسي رحلة شاقة ينتظر الطالب نهايتها بفارغ الصبر. وفي

النهاية تكون الإمتحانات مقياساً لما حفظه الطالب لا لما فهمه. وقد ازداد الأمر سوءاً بزيادة الإمتحانات إلى ثلاثة في الفصل الواحد، مما يجعل الطالب في وضع نفسي متوتر طيلة الوقت، فلا يكاد يخرج من امتحان حتى يدخل في مرحلة الإعداد لإمتحان آخر.

وبالنظر إلى ما تم عرضه من أسباب تدهور أحوال التعليم الشرعي، يتبين أنها جميعها خارجة عن إرادة الطالب واختياره، باستثناء سبب واحد هو الحافز على التعلم وطلب الدنيا بالعلم الشرعي. وهذا أمر لا يمكن تعميمه على الطلبة كافة، فكثير منهم يدرسون العلوم الشرعية مخلصين في ذلك عجبين مقبلين، وسرعان ما تصدمهم أحوال التعليم الشرعي، بل حتى أولئك الذين ابتغوا بتعلمهم الشهادة والوظيفة أو دفعهم معدلم المنخفض للإلتحاق بكلية من كليات الشريعة، حتى أولئك لو وجدوا الأساتذة الأكفاء والصحة والترية والقذوة والمناهج المخطط لها تخطيطاً سليماً لتحولوا في سلوكهم وفي غاياتهم. وكما قال الغزالي رحمه الله: طلبنا العلم لغير الله فأبى أن يكون العلم إلا لله.

وهكذا فلا يمكن وصف الجامعات الإسلامية وكليات الشريعة والمعاهد الدينية في هذا الزمان إلا بأنها أدوات تزود الطالب بثقافة إسلامية عامة لا بثقافة تخصصية.

سمات الخريج المطلوب

لا ريب أن الأمة بحاجة إلى من يؤثر في قاعدتها الواسعة العريضة، فهي بحاجة إلى قادة على المستوى الديني والعلمي الشرعي قدر حاجتها إلى قادة على المستوى السياسي. ومن هنا فلا بد من إعداد أجيال من القادة العلماء المتميزين. ويتم ذلك ببناء الشخصية الإسلامية متكاملة الجوانب في طالب العلم الشرعي من سن مبكرة وتأهيله على كافة المستويات العلمية والعملية، وإعداده للقيام بما تنتظره الأمة منه. ويشمل ذلك الإعداد النفسي والروحي والعلمي والجسدي والعقلي وغيرها. وكما ننجح في مثل هكذا إعداد ينبغي مناقشة العوامل الضرورية:

١- السن: يبدأ الإعداد من سن الرابعة ويستمر إلى نحو الخامسة عشرة بحيث يكون الطالب عندها قادراً على البدء بتحمل المسؤوليات الكبيرة، وهنا لا بد من الإشارة إلى أن النضج نضجان: نضج جسدي وهذا هو المراد بالبلوغ، ونضج نفسي. وهذا الذي يتحقق مبكراً إذا بدأت عمليتا التعليم والتربية بشكل صحيح منذ سن مبكرة. وهو ما تحقق في الجيل الذي رباه رسول الله ﷺ، إذ استطاع أسامة بن زيد (ابن السابعة عشر ربيعاً) قيادة الجيش إلى بلاد الشام. واستطاع شاب آخر في عمر أسامة أيضاً وهو محمد بن القاسم الثقفي قيادة الجيش لفتح شبه القارة الهندية زمن الدولة الأموية.

إن أهمية التعليم المبكر تظهر واضحة في كون العقل لا يتتفع بما يتعلمه صاحبه إن لم يكن له استعداد من جهة القلب. ويكون استعداد القلب لتلقي العلم في سن مبكرة أكثر من استعداده في سن متأخرة بعد دخول عناصر جديدة على الشخصية، وأعني البلوغ الجسدي وما يصاحبه من مراقبة. أضف إلى ذلك أن الغاية من العلم هي العمل وتهيئة المسلم لمسؤوليات الحياة. فكلما تأخرنا في إعداد الفرد كلما تأخر الفرد في تحمل المسؤوليات. وكلما تأخر في تحمل المسؤوليات كلما تأخر نضجه وبالتالي تأخر نفعه لنفسه ولأمته.

٢- شمولية الشخصية للعناصر اللازمة لتكوينها: فالشخصية الإسلامية يتكون بناؤها من عناصر عديدة مختلفة. والشمولية والتوازن بين هذه العناصر وتوفرها جميعاً هو الفيصل الذي يحكم به على نجاح أو فشل التربية. فالعلم والعمل والعبادة والعقيدة والإهتمام بالمسلمين واكتساب الخبرات الحياتية وغيرها مما سنبحثه له ينبغي توفرها جميعاً. ولو أعطي عنصر من هذه العناصر -حتى لو كان العلم- قدراً أكبر من القدر الذي ينبغي أن يُعطى، لأحدث ذلك اختلالاً على حساب العناصر الأخرى التي من الضروري توفرها.

٣- البيئة: إن الشجرة التي نطمح أن نراها نامية مستقيمة هي كالنخلة أصلها

ثابت في أعماق الأرض وفرعها في السماء تؤتي أكلها كل حين بإذن ربها. ولا بد لنمو هذه الشجرة من بيئة ذات مواصفات معينة. ولا بد أن تكون هذه البيئة منعزلة نسبياً عن المجتمع ومتصلة به في آن واحد. منعزلة عنه أكثر أيام الأسبوع ليتم الإعداد في جو مناسب لنموها، ومتصلة بالمجتمع ليوم أو يومين، كي يظل الطالب على صلة بمجتمعه لا يجده غريباً إذا ما عاد إليه، بحيث يستطيع العيش والتعامل معه بصورة إيجابية.

ولا بد من توفر عناصر معينة في البيئة المطلوب توفرها لنمو الشخصية الإسلامية. وهذه العناصر هي القدوة والعيش حياة إسلامية والتكلم بالفصحى وإقامة شعائر الدين بما فيها القربات والنوافل. فالمراد بالبيئة: البيئة التعبدية واللغوية والسلوكية والعملية. إن الشجرة كي تنمو وتؤتي أكلها لا بد لها من بيئة وعناصرها التي تتضمن: التربة الصالحة والجو الصالح والماء الصالح والسماد والدواء إذا أصابها داء. ولكل شجرة بيئتها وعناصرها الخاصة بها فبيئة النخلة غير بيئة الأرز. والشخصية الإسلامية التي نريد بناءها تحتاج لبيئة خاصة بها. كما أن الشخصية القيادية التي نريد بناءها لها بيئتها الخاصة بها التي لا بد من توفرها إذا أردنا تخريج قيادات لهذه الأمة.

وإن من أهم مقومات البيئة التي تضمن بناء الشخصية الإسلامية إعادة الدور التعليمي والاجتماعي والتعبدية والدعوي والعملية للمسجد. ومن هنا فإن المسجد ينبغي أن يكون جزءاً من المدرسة منطلقاً لأنشطة عديدة. ويمكن بترتيب هندسي معين أن يتم ذلك دون التشويش على المصلين. ومن الضروري أيضاً أن يعيش الأساتذة والطلاب في مكان واحد حول المسجد، لأن الصحبة بين المعلم والمتعلم من شروط البيئة المطلوبة. وكذلك لا بد من إنشغال كل فريق إنشغالاً تاماً في يومه وليلته، بحيث لا يكون هناك فراغ. فالجميع حول المسجد بين عابد ومتعلم وعامل وراكض وسابح، فلا تجد النفوس ما يعينها على كسلها ولا تجد إلا ما ينشطها.

٤- الصفة التطبيقية للعلوم والمهارات والمعارف والخبرات: بما

لا ريب فيه أنك إذا أردت أن تقتل علماً أو تُجهز على خبرة أو تستأصل معرفة، فما عليك إلا أن تجعلها نظرية أو أن تُعلم وتبحث في أشياء غير واقعة. هذان الأمران ينبغي أن يجتنب حدوثهما تماماً، فلا يُدرس ويُبحث إلا في أمور واقعة فعلاً، ولا تدرس العلوم بشكل نظري بحث، وإنما بشكل تطبيقي. وهذا أمرٌ فيما يتعلق بعلوم الشريعة والعربية يمكن وسهل. فكلما كانت المعلومات ذات صلة بالواقع كلما رسخت وأفادت. وكذلك الحال كلما كثرت التطبيقات للمعارف المتعلمة كلما عظمت فائدها وكانت أكثر متعة. والتطبيق له ميدانان: في الحياة وخلال التدريس. أما خلال التدريس فينبغي أن يقتصر على الحد الأدنى من الدراسة النظرية، بحيث يكون هذا الحد الأدنى أساساً للتطبيق العملي. إذ أن التطبيق العملي لا يمكن إلا أن يعتمد على أمور نظرية، تُتخذ أساساً للتطبيقات العملية. وهو أمر سيتم بحثه في الفصل الخاص بالمنهج. وسيتم عندئذ بحث كيفية إخراج التطبيقات إلى حيز الوجود عند بحث منهج كل علم على حدة.

٥- الأخذ بالعلوم النافعة الدينية والدنيوية وطرح العلوم غير

النافعة دينياً ودنيوياً: قال ﷺ (سلوا الله علماً نافعاً وتعوذوا بالله من علم لا ينفع)^(١). وقد صح أنه عليه الصلاة والسلام كان يستعيز بالله من علم لا ينفع ويسأل الله علماً نافعاً. وهذه النصوص النبوية تحدد دور العلم ومهمته، فلا بد أن يكون وسيلة ولا يصح أبداً أن يكون غاية. وهذه القاعدة تنير لنا الدرب دائماً، وتذكرنا بضرورة عدم إنقلاب الوسائل إلى غايات. فالعلم ليس مقصوداً لذاته، وإنما هو مقصود لأجل العمل. بل حتى العمل وسيلة لغاية أخرى هي رضا الله تعالى. فكل علم لا يؤدي للعمل مضيعة للوقت، وهو مما استعاذ منه رسول الله ﷺ سواء كان عدم نفع هذا العلم ذاتياً، (أي لا ينفع مباشرة) أو إضافياً، (لا يؤدي إلى نفع بطريق غير مباشر).

(١) أخرجه ابن ماجه وابن حبان عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما.

إن الإكثار من العلوم غير النافعة كالإكثار من الأطعمة الفاسدة. ولئن كان الإكثار من الطعام النافع مُضراً، فكيف يكون حال الإكثار من الأطعمة الفاسدة.

وهذا يقودنا إلى مناقشة مسألة الإكثار من العلوم النافعة. فلا ريب أنها مضرة إن لم يتبعها العمل، أو إن كان تعلمها على حساب أمور أخرى أنفع منها، أو إن لم تكن ذات صلة بالواقع كتعلم طلبه الشريعة مباحث الجنائيات والحدود المعطلة على حساب إتقانهم لتفسير القرآن وحفظهم للأدلة في مباحث كالعقيدة والبدع وأمور لم يعطلها غياب السلطة السياسية الإسلامية.

إن الكم المعرفي ينبغي أن لا يكون غاية المسلم، ولا سيما إذا انقلب الطالب إلى مستودع للحفظ لا يملك نواصي الإفادة مما تعلمه أو التصرف فيه نتيجة لجهله بأصول الفقه وأصول الدين.

وأمر آخر ينبغي التنبيه له، وهو أن لا تغيب الأهداف الخاصة لكل علم عند دراسته فينعدم أثره والانتفاع منه نتيجة لشروء الذهن عن الغاية التي وجد من أجلها ذلك العلم.

٦- اقتران التعليم بالتأديب وبتقويم السلوك: التربية والتأديب هي

الحلقة الضروري توفرها بين المنهاج الصحيح والسلوك الصحيح. وهي إحدى مهام المدرسة الأساس. وعلاقة هذه الأمور بعضها ببعض وثيقة. فلا تغير دون تربية، ولا تربية دون مدرسة، ولا مدرسة بلا منهج ومنهاج، ولا منهج ومنهاج دون الكتاب والسنة.

أما القدوة فإنها مع الرفق والحزم والمتابعة والمراقبة والصبر أهم عناصر لنجاح التأديب. ودراسة سيرة السلف الصالح تعين على ذلك. ومن الأمور الهامة أن لا يكون للطالب عادات تأسره، اللهم إلا عادات تستند إلى أحكام شرعية. ولا بد للمؤدب من التخطيط لتأديب المجموعة المكلف بتأديبها. وأن يكون مستحضراً للقيم التي يريد أن يغرسها. فلا بد والحال هذه أن يكون محيطاً بقائمة القيم وترتيبها حسب

أهميتها. ومن أهم القيم التي ينبغي مراقبة تفاعل الطلاب معها طول الصمت والذكر والصبر والإنضباط وحب المسلمين وتصحيح النية وتصويبها باستمرار، بحيث ينشأ ويكبر المسلم على الإخلاص في كل أعماله، فلا بد من اهتمام المؤدب بذلك.

إن التأديب والتعليم قضيتان متداخلتان، فالتأديب الصحيح يحفز على مزيد من التعلم الصحيح. والتعلم الصحيح يدفع لمزيد من التأديب. والتأديب بأحكام الإسلام وآدابه هو الذي يجعل الإنتفاع بالعلم ممكناً ويجعله عملاً نافعاً، وكما قال الشاعر:

ربوا البنين مع التعليم تربية بمسي بها ناطق الأخلاق مكتملا
لا تجعلوا العلم فيها كل غايتكم بل علموا النشيء علماً ينتج العملا
وأي نفع لمن يأتي مدارسكم إن كان يخرج منها مثلما دخلا

٧- الشمولية في التعليم والتدريب: أشرت آنفاً إلى ضرورة أن تكون العلوم المتعلمة ذات نفع مؤكد للمتعلم. وإذا كان المراد بالتعلم إعداد الفرد إعداداً يتمكن به من العيش بسعادة ونجاح ويسر في الدنيا ويكسب آخرته، فلا بد إذن من أن يتعلم كل ما يحتاجه في دينه ودنياه. أما دينه فلا بد أن يكون محيطاً بالكتاب والسنة والعقيدة وأصول الفقه والسيرة النبوية والحلال والحرام وغير ذلك مما سيأتي تفصيله. وأما دنياه فلا بد من تمكنه بكل ما يحتاجه من قيادة السيارات والتعامل معها والحد الأدنى الضروري من إصلاحها والإسعافات الأولية والحد الأدنى الضروري من التعامل مع أجهزة الدار العصرية. ولا بد له كذلك من الوعي الضروري للتعامل مع الناس، فلا يُخدع ولا يُضلل. إلى غير ذلك من الأمور التي سيأتي تفصيلها لاحقاً.

وهكذا فإن ما نريده للمسلم أن يتعلم إلا ما ينفعه من علوم الدنيا والدين. وكما أن في علوم الدنيا الشيء الكثير جداً مما لا يعود بخير ولا نفع على طالب العلم، ففي علوم الدين شيء من هذا القبيل. فلا بد أن يحدد ما ينفع الطالب وما به يمكن للطلاب أن ينفع المسلمين بما يحتاجونه.

ولا بد كذلك أن يكون ما يُتعلَّم عملياً بقدر الإمكان. ففي علوم الدين مثلاً لا يكفي أن يُدرس نظرياً كيف تُعرَف أوقات الصلوات وبدء ونهاية الشهر القمري، بل لا بد من التدريب على ذلك عملياً، وفي علوم الدنيا لا يكفي أن يُعلَّم كيف تعمل السيارة، بل لا بد من تطبيق ذلك عملياً.

إن النتائج التي ترتبت على جعل التعليم الديني أو الدنيوي مجرداً ونظرياً ومنفصلاً عن الحياة نتائج خطيرة ومؤلمة. فلا بد من إيقاف هذه المهزلة بالعمل على تمهين الثقافة وثقيف المهنة في إطار تعليم ديني وعصري. وذلك كي يسخر المتعلم ما تعلمه لخدمته في الحياة.

ولا ينبغي أن تظل مدارسنا وجامعاتنا مقاعد للدروس النظرية المملة التي تحول دون التمتع بالتعلم وطلب المزيد منه. بل لا بد أن تتحول الحياة بمعناها الواسع يتعلم فيها الفرد الأخلاق الحسنة والعقيدة الصحيحة والسلوك القويم والنظام والتفكير الصحيح، وكل ما يحتاجه ليكون فرداً سوياً، معطاء نافعا بكل ما تحمله هذه الكلمات من معنى.

أما التعليم الذي يؤدي إلى أن يكون المتعلم مخزناً للمعلومات والمعارف فليس هو سبيل التغيير المنشود. وإن المعرفة الصماء البكماء العمياء لا خير فيها، بل لا بد من معارف تمكن الفرد من النمو المتكامل في مختلف مجالات الحياة. وهذا لا يكون إلا بالعلم النافع والتطبيقي، فهاتان سمتا المعرفة المطلوبة.

إننا ننظر إلى شبابنا حتى بعد تخرجهم في برنامج (الدكتوراة) بامتياز. فنراهم عاجزين في أمور كثيرة متعددة من الحياة. فأين ذهب ما أفنوه من سنوات طويلة مديدة من أهم فترات حياتهم!! لم يحقق لهم كل ذلك نمواً متكاملأً في شخصياتهم ولا تطوراً عملياً فيها. وإنك لتعجب كل العجب كيف كان يتحقق النضج والنمو في شخصيات الصحابة في سن مبكرة، حتى لا يكاد يبلغ أحدهم ما يبلغه شبابنا في الصف العاشر من المرحلة الثانوية، إلا وهو قادر على قيادة الجيوش وفتح البلاد. لكن سرعان ما يزول عجبك إذا عرفت السر، إنه المنهج. أخذوا به وأعرضنا عنه.

خالفناه ونحن نزعم أننا نأخذ به. وأكثر من خالفه وأعرض عنه هم أهل الدين وأهل العلم الشرعي. فلا بد من الأخذ به والكف عن ادعاء الأخذ به.

فجيشوا جيش علم من شبيبتنا
إن قام للحرث رد الأرض ممرعة
وإن غزا مستظلاً ظل رايته
هذي مدارسكم تروي مزارعكم
لا تركوا الشوك ينمو في منابتها
وأسسوها على الأعمال قائمة
يلقى به النشء للأعمال مختبراً
عرمرماً تضرب الدنيا به المثلاً
أو قام للحرب دك السهل والجبلاً
هز البلاد وأحيا الأعصر الأولاً
فأنبتوا في ثراها ما علا وغلا
أعني بذلكم الأهواء والنحلا
ممهدين إلى الحيا بها سبلاً
وللطباع من الأدران مغتسلاً

٨- الأصالة: إن من أهم عناصر نجاح تخريج قادة على مستوى الأمة المعرفة المسبقة بالعلوم التي يمكن أن يكون لها دور بارز مهم في صنع قادة مثل أولئك القادة. ولا شك أن كثيراً من العلوم النافعة يمكن أن يكون ضاراً، إذا أشغل عما هو أولى منه وأكثر ضرورة. كذلك الحال بالنسبة لكثير من الكتب الجيدة، إذا صرفت الإهتمام عما هو أولى منها وأكثر ضرورة، فإن الإهتمام بها قد يكون ضاراً ويمكن أن يكون كثير من الكتب النافعة للمبتدئ ضاراً، إذا صرفته عن الكتاب والسنة، وغير ضار لمن تقدم في العلم وسار فيه أشواطاً بعيدة. وإنني لا أزعم إن هذا الكتاب أو ذاك أو هذا العلم أو ذاك ليس نافعاً. وإنما أرى أن ما يشغل الذهن ويصرف العقل والقلب عما هو ضروري وأساسي، وعما يُعد طالب العلم أكثر حاجة إليه، إن ذلك قد يكون الإشتغال به ضاراً ومؤذياً.

إن الإسلام هو الكتاب والسنة لا آراء الرجال واجتهاداتهم ومؤلفاتهم. وبقدر ما يعرف طالب العلم من الكتاب والسنة بقدر ما تكون معرفته بدين الله، وبقدر جهله بهما يكون جهله بدين الله. ومن هنا فإن المطلوب هو تدريس الكتاب والسنة والعلوم التي تخدمهما مباشرة كغريب القرآن وأسباب النزول وعلوم الحديث. لذا

فالكُتب التي ستقرر على الطلبة هي الكتب ذات الصلة المباشرة بالكتاب والسنة.

وينبغي في المراحل الأولى من الدراسة، (أو على الأقل العشر سنوات الأولى منها)، أن يجنب الطالب النظر في أي شيء آخر سوى الكتاب والسنة. بل ينبغي أن لا يترك في البيئة التي يعيش فيها الطالب، أي كتاب لا يخدم هذه الغاية.

إن المكتبة الإسلامية التي تكونت عبر ألف وخمسمائة سنة تحتوي تراثاً ضخماً منوعاً وعملاقاً. ولا ريب أن مكتبة بهذه الضخامة لا بد أن تحتوي أشياء كثيرة نافعة وأشياء كثيرة ملهية، ضررها أكثر من نفعها من جهة كونها تشتت ذهن الطالب وتبحث مسائل أكثرها نظري، أو لأسباب أخرى. والإنتاج الإسلامي المعاصر لا يقل حجماً وضخامة عن غيره من إنتاج العصور الخالية. ولقد أضر كثير من الكتب الإسلامية المعاصرة بالمسلمين إما ضرر من جهة أنها صرفتهم وشغلتهم عن دراسة القرآن والسنة، ولا سيما بعناوينها البراقة التي تجذب كثيراً من الناس لشرائها وقراءتها لكنها دون علم ولا مضمون، يصلح أكثرها كمقررات للتمارين على كتابة موضوعات إنشائية.

ولا يشمل ما نتمنى أن يمنع عن الطلاب التراث الذي ورثته الأمة عن سلفها من القرون الثلاثة الأولى. فمطالعة ما تكلم به الأوائل ضروري. وهو منسجم مع غايتنا غير مضاد لها. فنحن محتاجون لفهم السلف للنصوص العقدية والفقهية وغيرها. فعقيدة السلف وفقه السلف وخلق السلف هو ما نرجو أن تعود الأمة إليه علماً وعملاً. من خلال نشر ألوف من خريجي مدرستنا في المدن والقرى والأرياف.

إن التركيز على علوم محددة ضرورية لبناء الشخصية العلمية لقادة الأمة له عديد من المنافع، في مقدمتها خلو ذهن المتعلم من التشويش الذي تخلفه كثرة المواد وكثرة الآراء وتعدد الاختلافات بين المذاهب، بل وكثرة الروايات والاختلافات ضمن المذهب الواحد.

العلوم الأساس

والعلوم الخمسة الأساسية التي نرى أنها تشكل علوم الشريعة هي علوم الكتاب الكريم والسنة المطهرة باعتبارهما مادة العلم الأساسية وأصول الفقه والعقيدة واللغة العربية باعتبارها آلات وأدوات لفهم الكتاب والسنة.

١- القرآن الكريم:

قال تعالى ﴿وَاَعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعاً وَلَا تَفَرَّقُوا﴾ [آل عمران: ١٠٣]. وقال ﷺ (تركت فيكم شيئين لن تضلوا بعدهما أبداً كتاب الله وسنتي)^(١) ومن هنا فإن أعظم أركان وركائز التعلم الشرعي هو القرآن الكريم. وهو الكتاب الذي ينبغي أن يكون الصاحب الملازم أبداً لطالب العلم الشرعي من سن الرابعة من عمره إلى أن تحضره الوفاة.

وفي البداية ينبغي أن لا يكون بين يدي المتعلم المبتدي سوى كتاب الله تعالى. وحتى عندما ينتقل المتعلم من مرحلة ويرتقي إلى مرحلة أخرى ينبغي أن يظل كتاب الله مرجعاً له في علومه الشرعية ولا سيما العقيدة، فالقرآن كتاب توحيد بالدرجة الأولى. ذلك أن آياته إما أن تخبر عن توحيد الله، أو تطلب وتأمّر بتوحيده، أو تخبر عن حقوق التوحيد أي أوامر الله ونواهيه، أو تخبر عن جزاء من أطاع ووحده، أي آيات النعيم المقيم، أو تخبر عن جزاء من عصى وأشرك وأعرض عن التوحيد أي آيات العذاب.

إن القلب -والعقل تبع له- كالوعاء بأي شيء ملأته امتلأ. فليكن كلام الباري عز وجل أول ما يملأ قلب المتعلم. وليكن كلام الله أول ما يقرع سمعه. وليكن القرآن الكريم أول ما يثير في عقله كل تفكير للخير، ولنمنع كل كلام غير كلام الله عن

(١) أخرجه الحاكم عن أبي هريرة ؓ.

المبتدئ ليتشبع قلبه وعقله به، فيكون الأساس لكل خير.

وحتى في المراحل اللاحقة للتعليم ينبغي أن لا يُستغنى عن القرآن الكريم في شتى العلوم الشرعية. إذ ينبغي أن تربط به كل العلوم الشرعية من أصول فقه ولغة وعقيدة. فالعقيدة ينبغي أن تُدرس في ضوء القرآن ويُحصل لها التطبيقات على نصوص القرآن الكريم ما يكفي لفهمها منه. فمثلاً عند شرح أنواع التوحيد في مادة العقيدة وصلة كل نوع بالآخر وكيف جاء توحيد الربوبية دليلاً وحجة على منكري توحيد الألوهية، يفتح المصحف ويتبع فيه ذلك. وهكذا بالنسبة للصفات الثبوتية والسلبية وصفات الذات وصفات الفعل وكل ما يخص التوحيد. فيكون القرآن الكريم بين يدي الطلاب مرجعاً ملازماً لهم إذا ما درسوا العقيدة أو درسوها.

وكذلك أصول الفقه بعد تعريف المطلق والمقيد والعام والخاص والمجمل والمبين إلى غير ذلك من موضوعات أصول الفقه، يُكلف الطالب بتتبع ذلك في آيات القرآن الكريم والأحاديث الشريفة. ومن هنا فإن ثمة حاجة لوضع إشارات حول آيات المصحف ترشد وتشير إلى مواضع المسائل الأصولية، وكذلك الأمر بالنسبة لمسائل التوحيد والبلاغة. فيكون لدينا نسخ من المصاحف التعليمية، نسخة تتضمن التطبيقات الأصولية، ونسخة أخرى تتضمن التطبيقات العقدية، ونسخة أخرى تتضمن التطبيقات اللغوية والبلاغية. بحيث يكون القرآن الكريم الكتاب الذي تدرس من خلاله كل هذه العلوم من مثل التقديم والتأخير والتكرار والوصل والفصل مثلاً من مصطلحات البلاغة، والمقيد والمطلق والمجمل والمبين وغيرها من مصطلحات أصول الفقه.

أما أهم المهارات التي ينبغي السعي حثيثاً إلى تحقيقها في طالب العلم الشرعي فيما يخص كتاب الله تعالى فإنها:

أ- حفظ القرآن الكريم: فيبدأ الطالب بحفظه منذ سن الرابعة ولا يخرج إلى أهله مطلقاً، ويعيش مع المقرئ الأستاذ الذي ينبغي أن يكون مؤهلاً تأهيلاً صحيحاً من حيث القراءة والعقيدة والخلق والرفق. ويمنع الأستاذ الطالب من قراءة آية جديدة

حتى يتقن الآية الأولى. ويمنعه من القراءة في كتاب الله وحده قبل أن يقرأ على الأستاذ المقرئ ويحفظ ما قرأه على الشيخ. أما الحديث في هذه المرحلة فيقرأه الطالب قراءة عامة بدون حفظ. وهكذا يتحقق له غنى لغوي وغنى نغمي. فيقرأ على المقرئ الماهر القرآن كله، ودون تعرضه لقواعد التجويد والتلاوة وإنما يكتسب المهارة بطريقة عملية. وبعد أن ينتهي من القراءة والحفظ تصبح قواعد التجويد متمكنة من لفظه وقراءته، يمكن أن تشرح له قواعد التلاوة فيعرف ما المراد من الغنة والإدغام والإقلاب والمدود وغيرها من أحكام التجويد، ولكن ليس قبل أن يتقنها ويتمكن منها ذوقه وتصبح ملكة له يمارسها دون تكلف. وبعد ستين من الحفظ يبدأ الطالب بقراءة البخاري ومسلم.

ب- أما بقية المهارات فمنها فهم مفردات القرآن الكريم وفق فقه اللغة العربية ووفق السياق.

ج- معرفة التفسير بالمأثور.

د- التمكن من لغة القرآن الكريم. ويتطلب هذا معرفة غريب القرآن، والفروق بين المفردات القرآنية كالفرق بين الحجرة والغرفة والغلام والصبي والمهد والمهاد... الخ. وكذلك معرفة الوجوه والنظائر القرآنية ومعرفة المفردة القرآنية حسب موقعها من السورة.

هـ- معرفة أسباب النزول.

و- إتقان فن التوفيق بين ما يتوهم تعارضه بين آيات القرآن الكريم.

ز- معرفة الناسخ والمنسوخ.

وفيما يخص التفسير فإنه يبدأ فيه بالتفسير بالمأثور وفي مقدمته تفسير الطبري وابن كثير. ويركز على الاستفادة من القصص القرآني من عبره ومواعظه وربطها بالعقيدة. أما آيات الاحكام فتؤجل إلى مرحلة متأخرة ويحجب الطالب التفسير بالرأي حتى ينضج عقدياً وعلمياً، ويمكنه عندئذ الحكم على آراء الرجال وتمييز الصحيح من غيره.

٢- السنة النبوية:

ليس الدين إلا الكتاب والسنة، فهما الوحيان. ولذا فإن القول بأن مصادر الشريعة هي الكتاب والسنة والإجماع والقياس قول لا يصح على إطلاقه. فليس للشريعة سوى مصدرين هما الكتاب والسنة. أما الإجماع فلا بد له من مستند نصي. وأما القياس فإنما هو أداة لإستنباط الحكم من المصدر لا مصدرٌ بمجذ ذاته. ومن زعم أن القياس مصدر من مصادر التشريع قائم بذاته، فإنما هو كمن زعم بأن النجار يصنع خزانة من المنشار والمطرقة. فلم يفرق بين أداة الشيء ومصدره.

إن فكرة هذه المدرسة تقوم على أساس اعتماد كتاب الله مصدراً أساساً رئيساً للعقيدة أي للأصول، واعتماد السنة النبوية المطهرة مصدراً للأحكام الفرعية أي الفروع أو الأحكام الفقهية. غير أن هذا لا يعني الإعراض عن السنة مصدراً للعقيدة. فالسنة كالقرآن الكريم وحي من الله تعالى. لكن يغلب على القرآن التركيز على تناول العقيدة، (أي الأحكام العلمية)، ويغلب على السنة التركيز على تناول الأحكام العملية الفقهية.

إن دراسة كتب السنة وشروحها ينبغي أن تكون بديلاً لكتب المذاهب الفقهية. فلن يكون من منهاج المدرسة تلقي الدروس الفقهية بشكل مستقل عن السنة بالأسلوب الذي جرت عليه العادة منذ قرون. ولا ينبغي بل ولا يصح أن يفهم هذا على أنه هدم للفقه، بل ينبغي أن يفهم على أنه إعادة بناء له على أسسه الأولى الصحيحة، وأعني بذلك الأدلة والنصوص من الكتاب والسنة. وبهذا بالإضافة إلى الإلتقان التطبيقي لأصول الفقه سوف يكون فتح باب الإجتهد أمراً ممكناً.

والفقه ليس سوى فقه النصوص. وأي شيء إذن يفقه من ليست عنده نصوص!! وكيف يمكن أن يكون فقيهاً من ليس عنده علم بالوف الأحاديث الصحيحة والوف الأحاديث الضعيفة.

إن العودة إلى الأصول والمنابع عقيدة وفقهاً وخلقاً ومنهجاً للدعوة هو ما نسعى

إلى الأخذ به في هذه المدرسة. ومن هنا فلن يدرس طالب العلم عندنا مذهباً فقهياً بعينه، قبل أن يكتمل بناؤه العلمي، وقبل أن يتمكن من الأدلة حفظاً وفهماً وإدراكاً لعلاقتها ببعضها. وقبل أن يعرف المطلق والمقيد والمجمل والمبين والناسخ والمنسوخ والعام والخاص منها، ثم يؤذن له بدراسة كتب الفقه، أي في مرحلة الدراسات العليا المتقدمة جداً، بعد اكتمال تأسيسه وتمكنه من فقه الكتاب والسنة. فلا أضّر على طالب العلم من الإنشغال عن الكتاب والسنة بأي شيء سواه ما قبل التمكن منهما، إلا أن يكون انشغاله بما يُعد خادماً لهما من العلوم كعلوم القرآن وعلوم الحديث.

إن علم العالم إنما يقاس بما لديه من ثروة نصية، وإلمامه بفهم السلف للنصوص ومن فهمه لعلاقة النصوص بعضها ببعض. وكلما كانت ثروته من النصوص عظيمة، كلما كانت مطالعته لكتب الفقه وإجتهادات الرجال وآرائهم أقل ضرراً وأعظم نفعاً، والعكس صحيح.

إن الكتاب والسنة لطالب العلم الشرعي كالمسطرة ومقياس الطول للمهندسين، وكالميزان للتاجر، وكميزان الحرارة والسماعة للطبيب. فمن ليس عنده كتاب وسنة من مدعي العلم فمثله عندئذ مثل التاجر دون ميزان.

إن مدرستنا -بناء على ما سبق- ستُدْرَس الحديث وشروحه بدلاً من الفقه وكتبه، التي سترجىء دراستها كما أسلفنا إلى الدراسات العليا التي لا ينبغي أن تبدأ قبل إكمال طالب العلم لخمس عشرة عاماً أو عشرين عاماً على الأقل في دراسة شرعية متواصلة. بحيث تكون كتب المذاهب الفقهية ميداناً خصباً رائعاً يفيد منه الطالب في تطبيق الأصول التي درسها وقياس آراء المذاهب على النصوص التي حفظها وفهمها واستوعبها وأدرك العلاقة بينها. وتعد دراسة الكتب الفقهية بهذا الأسلوب مظهراً من مظاهر الصفة التطبيقية التي تحرص على تحقيقها المدرسة.

إن المكتبة الفقهية الإسلامية الضخمة ليست كلها من تأليف أئمة المذاهب الأربعة. فما كتبه هؤلاء من مؤلفات معدودات. وجاء أئمة كل مذهب من بعدهم فزادوا وشرحوا وأضافوا، مما تكون معه بمرور مئات السنين كتابات فقهية غزيرة تعد

بعشرات المئات من الكتب، منها الغث ومنها السمين، منها الصحيح ومنها السقيم. ومن هنا فإن لنا الحق في أخذ ما نريد ورد ما لا نريد، حسب أصول معينة طبعاً لا حسب الهوى وإذا رددنا شيئاً فإنه ليس رفضاً ولا اعتراضاً على ما جاء به الشافعي وأبو حنيفة ومالك وابن حنبل.

إن كتب الفقه متنوعة ومختلفة، منها ما جمع بين الرأي الفقهي ودليله، ومنها ما لم يفعل ذلك. وحينما عكف المتخصصون في الحديث من أئمة كل مذهب على دراسة هذه الأحاديث التي استعملت كأدلة وجدوا منها الصحيح والضعيف، فعمدوا - جزاهم الله خيراً - إلى خدمة مذاهبهم بتخريج الأحاديث التي اعتمدت في المذاهب كما فعل الزيلعي بواحد من أهم كتب الفقه الحنفي وهو «الهداية»، فخرج أحاديثه بكتابه «نصب الراية» وكما فعل ابن حجر بتخريج أحاديث كتاب الرافعي في الفقه الشافعي بكتابه «تلخيص الحبير».

والمذاهب الفقهية نفسها تتفاوت في بضاعتها الحديثية. فاعتمد أبو حنيفة رحمته الله القياس بشكل واضح. واعتمد الإمام مالك رحمته الله عمل أهل المدينة. أما الشافعي وابن حنبل فقد اعتمدا أكثر من غيرهما على الحديث. وقد فات بعض الأئمة أحاديث، وهو أمر لا يقدح فيهم أبداً. ومن هنا علينا أن نتعامل مع كتب المذاهب وفق أساسين:

أ- لا إفراط، فلا نأخذ بحرفية ما جاء في هذه الكتب دون تمحيص، ولا نتعامل معها كأنها نصوص مقدسة، كل ما جاء بين دفتيها صحيح لا ريب فيه. فهذا شأن القرآن وحسب. بل إن السنة نفسها التي تعلقو على كلام أي فقيه أخذ منها الصحيح ورَدَّ الضعيف على أهله. ومن هنا فإن التقليد الأعمى في الإسلام مرفوض، إلا أن يكون للكتاب والسنة الصحيحة، وهو حيث لا يسمى تقليداً، إنما يسمى إتباعاً.

ب- لا تفريط، فلا نرفض كل ما جاء على السنة الفقهاء، فهذا أمر خطير. وإذا كنا لا نرفض التصوف على عموميه وهو الذي دخله ما دخله من عقائد الهندوسية والنصرانية، بل نأخذ منه ما وافق الكتاب والسنة ونرفض منه ما خالفهما، فكيف

يسمح بعض المسلمين لنفسه أن يرفض ما جاء في كتب الفقه بالكلية.

إن الداعين لرفض كل ما ورد في كتب الفقه يدعون لأمر خطير، شأنه في ذلك شأن الدعوة للأخذ بكل ما جاء في تلك الكتب. لذا وجب الجمع بين الفقه والحديث وفق الأسس التالية:

أ- إخضاع الفقه للحديث إذا تعارضاً في مسألة من المسائل، وقد قال بذلك ودعا المسلمين إليه كلُّ الأئمة دون استثناء. فقد قال الإمام أبو حنيفة رحمه الله تعالى: «لا يحل لأحد أن يأخذ قولنا ما لم يعلم من أين أخذناه»^(١). وقال الإمام مالك رحمه الله تعالى «إنما أنا بشر أخطئ وأصيب، فانظروا في رأيي فكل ما وافق الكتاب والسنة فخذوه، وكل ما لم يوافق الكتاب والسنة فاتركوه»^(٢) وقال الإمام الشافعي رحمه الله تعالى: «إذا وجدتم في كتابي خلاف سنة رسول الله فقولوا بسنة رسول الله، ودعوا ما قلت»^(٣) وقال أيضاً للإمام أحمد بن حنبل «أنت أعلم بالحديث مني فما صح عندك فأخبرنا به لنعمل بمقتضاه»^(٤).

أما الإمام أحمد رحمه الله تعالى فكان يقول: «لا تقلدني ولا تقلد مالكا ولا الشافعي ولا الأوزاعي ولا الثوري وخذ من حيث أخذوا»^(٥) وقد اتفق الأئمة الأربعة على أن حديث النبي حجة بنفسه حيث قالوا: «إذا صح الحديث فهو مذهبي»^(٦).

ب- إن فوات أحاديث على إمام من الأئمة لا يقدر في علمه. فلا يحيط بالسنة

(١) ابن عبد البر، «الإنتقاء» (ص ٢٠).

(٢) الفلاني، «إيقاظ الهمم»، (ص ٧٢).

(٣) النووي، «المجموع شرح المذهب» (ج ١)، (ص ٦٣).

(٤) ابن عبد البر «الإنتقاء» (ص ٧٥).

(٥) ابن قيم الجوزية، «أعلام الموقعين» (ج ٢)، (ص ٣٠٢).

(٦) أنظر رسالة السبكي «معنى قول الإمام المطلبي: إذا صح الحديث فهو مذهبي» الواردة ضمن مجموعة الرسائل المنيرة (٩٨/٢).

النبوية أحد، والكمال لله عز وجل. وإذا كان قد فات الإمام جزء من السنة، فليس من منطق العقل والعلم أن نحكم بحكم بالنادر على الكل. لكن ينبغي أن يُعلم أن تعاملنا مع الشافعي وابن حنبل ومالك وأبي حنيفة، ليس بنفس الطريقة التي نتعامل بها مع العلماء المتأخرين لكل مذهب. فمن العلماء المتأخرين من لا يؤخذ بكثير من أقواله، والمجتهدون كما هو معلوم درجات، وليس كل عالم بدرجة أولئك الأئمة، فيبقى الحديث حكماً ومقياساً على أقوال هؤلاء وأولئك.

إن إلحاق الفقه بالكتاب والسنة في المكانة والأهمية أمر خطير. فالفقه فهم الكتاب والسنة، وهو أمر يحتمل الخطأ والصواب. أما نصوص الكتاب والسنة الصحيحة فلا تحتمل إلا الصواب. أضف إلى ذلك أن هذا التراث الفقهي الهائل هو مجموعة ضخمة من أقوال العلماء واجتهاداتهم، وهي بحاجة لمن يحكم عليها، فمن يكون الحكم إن لم يكن القرآن والسنة؟؟ ﴿نَبُؤُنِي بِعِلْمٍ إِن كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ [الأنعام: ١٤٣].

«إن كثرة كتب السنة تُيسر الاستفادة منها، وتوفرها للباحثين المعاصرين ميسور أكثر من توفرها للسابقين. وقد تيسرت الاستفادة منها بالطباعة والفهارس المختلفة أكثر من تيسر استفادة المتقدمين منها. فمن السهل الإعتماد عليها وأخذ الثابت منها، وترك غيره، وتثبيت الأحكام الفقهية التي تدل عليها، وتنقيح الفقه مما لا دليل عليه»^(١).

إننا لا نريد هدم المذاهب والمدارس الفقهية، وإنما لا نريد التعصب المذهبي، ولا نريد التفوق المذهبي. فنعم للمذاهب، ولا للمذهبية. لا بأس بأن يكون المسلم شافعيًا أو حنفيًا أو حنبليًا أو مالكيًا شريطة أن يدع مذهبه في هذه المسألة أو تلك لصالح مذهب آخر إن كان الدليل مع المذهب الآخر لا مع مذهبه. وإن العكوف على مذهب واحد انتهى بأصحابه دون قصد منهم إلى الإعراض عن الدليل الصحيح، وإلى الانشغال عن الكتاب والسنة.

(١) من كتاب «معالم الهدى إلى فهم الإسلام»، للمؤلف.

لقد انتهت إلينا مجموعة ضخمة جداً من المراجع والكتب الفقهية التي لا تُعبر عن اختلاف بين المذاهب المتعددة فحسب، بل تعبر كذلك عن إختلافات بينة واضحة بين آراء المذهب الواحد، بل بين الروايات عن فقيه واحد. ولا شك أن المرء بحاجة لمصباح يُنير له الطريق في هذه الغابة الواسعة من آراء الرجال واجتهاداتهم. ولا مصباح خير من الكتاب والسنة، وذلك مذهب أهل الحديث.

إن المرء ليقف حائراً أمام أحكام مختلفة متباينة للمسألة الواحدة، فلا بد من الترجيح بين الإجتهدات، ذلك بأن الله لم يتعبد أحداً من خلقه بغير وحيه. وقد ذهب الناس مذاهب شتى في الترجيح، فمنهم من رجّح رأياً على رأي وفق ما يظن أنه المصلحة. ومنهم من رجّح وفق الرأي الأشد وذلك احتياطاً لدينه. ومنهم من تتبع الأيسر من كل مذهب لإعتقاده أن الدين يسر. وكل ذلك لا يصح. إذ لا بد للمسلم من أن يرجح رأياً على رأي واجتهاداً على اجتهاد وفق نصوص الكتاب والسنة، فيكون بذلك قد حقق الإحتياط لدينه والأيسر لحياته، وحقق أيضاً المصلحة، إذ في نصوص الوحيين المصلحة واليسر والإحتياط. ولا إحتياط إذا تُركت نصوص الكتاب والسنة.

ولا يصح لأحد الزعم بأن ما سذهب إليه مدرستنا يقتضي نبذ كل ما ورثناه، عن أئمتنا الأعلام. وعلى العكس فإن في هذا المنهج أخذاً بالمذاهب الفقهية كافة وعدم التفوق على مذهب واحد.

ولقد ذهب بعض من محبي الحديث المعاصرين إلى القول بأن يتعلم المسلم مذهباً معيناً وفي الوقت نفسه يُوجّه للأخذ بالأدلة. ونحن لا نرى هذا الرأي. ذلك أن المرحلة الأولى من مراحل التعليم هي الأهم وهي مرحلة التأسيس العقلي والنفسي. ولا يُعقل أن يُطّبع المتعلم أولاً على حب مذهب معين بدلاً من أن يطبع على حب الكتاب والسنة. ولا يُعقل أن يكون أول ما يلقي في عقله وقلبه آراء الرجال لا أحاديث نبي الهدى ﷺ. ثم ما الذي يضمن لنا بعد ذلك أن لا يستقيم عوده ويظل متعلقاً بهذا المذهب أو ذاك فلا يخرج عنه ولا يجيد.

وينبغي أن لا يفهم أن آراء الرجال سيحرم سماعها وتعليمها وفهمها على طلبة العلم. فالكتب التي نقترحها بديلاً لمراجع الفقه وهي كتب شرح الأحاديث مثل فتح الباري شرح البخاري وشرح النووي لصحيح مسلم وسبل السلام للصنعاني وغيرها من أمثالها مليئة بآراء المذاهب الأربعة وغيرها.

نظرات في المنهج المقترح لعلوم الحديث الشريف:

إن مواضيع الحديث الشريف في مدرسة مهمة بتخرج علماء في السنة وفقهها بما يغنيهم عن فقه الآراء ينبغي أن تدور حول محاور سبعة:

- ١- المدخل إلى السنة.
- ٢- مصطلحات علماء السنة.
- ٣- حفظ متون من السنة.
- ٤- فهم فقه السنن.
- ٥- معرفة كيفية تخريج الأحاديث.
- ٦- معرفة كيفية الحكم على أسانيدھا.
- ٧- القدرة على البحث والتصنيف في علوم السنة.

أولاً: المدخل إلى السنة:

هذا المدخل لا بدّ منه قبل البدء بدراسة مصطلحات أهل هذا الفن، والدخول في تفاصيلها.

ويتناول هذا «المدخل» الأمور التالية:

- أ- أهمية السنة ومكانتها من الشريعة.
- ب- تاريخ السنة من عهد النبي ﷺ إلى وقتنا الحاضر.

ج- نظرة عامة للكتب والمراجع الحديثية في المكتبة الإسلامية.

د- الرد على الشُّبه التي أثارها المبتدعون والمستشرقون حول السُّنة.

أما الأمر الأول وهو «أهمية السُّنة» وأنها الركن الركين في شريعة الإسلام، وأنه لا إسلام بلا سُّنة. حيث لا فقه ولا تفسير ولا أصول بدون سنة. فالكتاب المرشح لهذه المفردة «السنة ومكانتها من الشريعة الإسلامية» للدكتور مصطفى السباعي. وأوائل كتاب «الكفاية في علم الرواية» للخطيب البغدادي.

وأما تأريخ السُّنة فيُقسَم البحث فيه إلى ثلاث مراحل:

الأولى: مرحلة كتابة الحديث الأولى في زمن النبي ﷺ وأصحابه، وما آلت إليه هذه النسخ التي كتبها الصحابة عنه مباشرة.

الثانية: مرحلة تدوين الحديث الرسمية في عهد عمر بن عبدالعزيز والإمام الزهري.

الثالثة: مرحلة تصنيف الحديث التي نهض بها تلاميذ الزهري مثل الإمام مالك، وسفيان بن عيينة ومعمّر بن راشد وغيرهم. مع التطرق لأوائل المصنفات التي ظهرت في الحديث وما آلت إليه هذه المصنفات.

بعد هذا يمكن تقسيم «مرحلة التصنيف» إلى مراحل عديدة لأنها لم تنته حتى وقتنا الحاضر.

لكن الأفضل تقسيم هذه المتابعة إلى شطرين رئيسيين وهما:

١- الكتب الحديثية التي وضعت في متون الحديث.

٢- الكتب الحديثية التي وضعت في أسانيد الحديث.

وبذلك يستعرض البحث في هذا الأمر كتب متون الحديث، مثل: المصنفات، والجوامع الصحيحة، والسنن، والمسانيد، والمعاجم، وكتب مختلف الحديث،

والأطراف، والزوائد، وغيرها. وكذلك كتب خدمة المتن الحديثي مثل كتب: الشروح، والغريب، والمبهمات، وغير ذلك.

أما كتب خدمة السند فهي كتب التراجم بأنواعها، وهذه وُضِعَتْ على مواضيع شتى فمنها: كتب الثقات، والضعفاء، وكتب جمعت بين الثقات وبين الضعفاء، وكتب مختصة بكتاب بعينه، أو بلد بعينه، أو كتب الطبقات، والأنساب، والصحابة، والمؤتلف والمختلف، ومعاجم البلدان، وغير ذلك.

ومن هنا يتضح الأمر الثالث لدى الطالب وهو نظرة عامة للكتب والمراجع الحديثة حيث يعرف الطالب المكتبة التي سوف يتعامل معها والمراجع التي يحتاجها، ويعرف مناهجها، ومصطلحاتها.

وبذلك أيضاً يستطيع الرد على شبهات المبتدعين حول تاريخ السنة وصلاحياتها، وكذلك شبه المستشرقين والمستغربين حول الوضع في الحديث، وتركيب الأسانيد، وإتهام علماء السنة في أمانتهم، وحفظهم.

أما عن الكتاب المقرر لهذه المفردة فلا ضرورة لإقتراح كتاب بعينه، حيث يكون تدريس هذه المادة في قاعة المكتبة الحديثة المخصصة لغرض تدريس الحديث وعلومه، وعلى يد أستاذ متخصص متمرس عالم بالمراجع ومؤلفيها، ومناهجهم ومصطلحاتهم.

أما مراجع هذه المادة فتستخلص من الكتب التالية:

- ١- بحوث في تاريخ السنة المشرفة - للدكتور أكرم العمري.
- ٢- دراسات في تاريخ الحديث الشريف - للدكتور مصطفى الأعظمي.
- ٣- مقدمة «كتب الحديث الشريف» في «كتاب تاريخ التراث الإسلامي» للدكتور فؤاد سركين.
- ٤- النسخ الحديثية للدكتور بكر أبوزيد.

٥- صحائف الصحابة للدكتور الصويان.

وأكرر القول في أنه لا بد من المكتبة والمراجع لتدريس هذا المدخل، وتعريف الطالب بكل كتاب يذكره الأستاذ في هذا المدخل وترك المجال للطالب للتعامل المباشر مع المرجع، لأن هذه المراجع سوف يتكرر الحديث عنها في المحاور التالية، فينبغي تعريف الطالب في وقت مبكر بهذه المراجع وجعلها بين يديه.

ثانياً: مصطلحات علماء السنة:

وأعني بذلك ما أسماه الباحثون «مصطلح الحديث» أو «علوم الحديث» وهذا المحور لا يُدرس للطلبة إلا بعد معرفتهم للمدخل السابق. ومفردات هذا المحور هي المفردات الموجودة في أي كتاب في مصطلح الحديث قديم أو حديث. لكن لا بد من تقرير نص يحفظه الطلاب في هذه المصطلحات.

ويُقترح لهذا المحور «ألفية الحديث» للعراقي حفظاً، وشرح الألفية وهو «فتح المغيث» للسخاوي قراءة ودرساً.

ولا بد من قراءة هذا الكتاب كله، والتشديد على فهم مباحث هذا الكتاب خصوصاً التي سوف تنبني عليها محاور الحديث الآتية، مثل: شروط الحديث الصحيح، علم الجرح والتعديل، علم العلل، علم رجال الحديث... وما إلى ذلك.

ثالثاً: حفظ متون من السنة:

المتون المقررة للحفظ ينبغي أن يتوافر فيها شرطان:

الأول: الصحة.

الثاني: كونها من أحاديث الأحكام.

ولذلك فالكتاب المقترح لهذا المحور هو كتاب «منتقى الأخبار» للحافظ المجد ابن تيمية. والذي شرحه فيما بعد الشوكاني في «نيل الأوطار».

رابعاً: فقه السنة

وهذا المحور تُدرس فيه شروح الحديث. والكتاب الذي أرشحه لهذا هو «نيل الأوطار» للشوكاني، فهو كتاب متكامل الأبواب، جيد التصنيف، شامل لمواضيع الفقه.

ومن الأمور المكملة لهذا المحور وهو قراءة متون أخرى في الحديث، مثل قراءة «سنن الترمذي» وكذا بقية كتب السنن، وأيضاً صحيح البخاري ومسلم. وهذا مجرد قراءة ليعرف الطالب هذه الكتب ومناهج مؤلفيها. وكذا الإطلاع على شروح هذه الكتب مثل: فتح الباري، وشرح النووي على مسلم، وغيرهما.

خامساً: تخريج الأحاديث

التخريج هو: الدلالة على مواضع الحديث في مصادره الأصلية. وللتخريج أصول يعرفها أهل هذا الشأن. فالحديث الذي يراد تخريجه له أحوال، منها:

- ١- أن يُذكر الحديث وراويهِ من الصحابة.
 - ٢- أن لا يذكر الراوي من الصحابة، وإنما يذكر أول لفظة فيه.
 - ٣- أن لا يذكر الصحابي، ولا أول لفظة فيه، وإنما يذكر فيه لفظة من أثنائه.
 - ٤- ألا يذكر الحديث ولا الصحابي الذي يرويهِ، وإنما يُعرف معناه فقط.
 - ٥- أن يذكر في الحديث أمر أو قرينة في إسناده أو في متنه يمكن من خلالها الوصول إليه، كأن يكون في إسناده رجل ضعيف، أو كذاب، أو أن متن الحديث يخالف صحيح المنقول أو صريح المعقول.
- ولكل واحدة من هذه الأحوال طريقة خاصة يلجأ إليها الطالب، ولكل واحدة من هذه الحالات كتب مخصوصة، تفيد في هذه الطريقة ولا تفيد في الطريقة الأخرى.
- ففي الحالة الأولى يحتاج الطالب إلى ثلاثة أنواع من الكتب، هي:

أ- كتب الأطراف ب- المسانيد ج- معاجم الصحابة.

وفي الثانية يحتاج إلى أنواع أخرى مثل: كتب الأحاديث المشهورة، وكتب الفهارس، والكتب التي رتبت أحاديثها على حروف المعجم مثل المعجم الصغير للسيوطي.

أما في الحالة الثالثة فلا يُتَنَفَّع إلا بكتاب المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي. وفي الرابعة يتنفع فقط بالكتب المرتبة على مواضيع الفقه. وفي الخامسة يُتَنَفَّع بكتب الضعفاء، وكتب الأحاديث الموضوعة.. الخ. ولكل طريقة من هذه الطرق أصولها ومداخلها. وطريقة تدريس هذا الفن هي: المنهج التطبيقي اليومي. فالمدرس المتمرس يلقي على الطلبة درساً نظرياً عن واحدة من هذه الطرق، ويوضح أنواع الكتب المفيدة لها، ويضع هذه الكتب بين أيدي الطلاب، ويبدأ تدريبهم فيعطيهـم حديثاً ما، ويخرجه هو بنفسه لهم، ثم يعطي لكل واحد من الطلبة حديثاً ويطلبه بتخريجه من هذه الكتب وفق الأصول التي شرحتها المدرس. فإذا رضي المدرس عن سير الطلاب. كلفهم بواجبات بيتية. وفي الدرس التالي يكون قد استلم هذه الحلول، ثم يراجعها كلمة كلمة، ويدقق فيها ليعلم صوابهم من خطئهم، وهكذا حتى يتقن الطلاب كل طريقة من هذه الطرق.

والكتاب المقترح لهذا المحور هو كتاب: «أصول التخريج» للدكتور محمود الطحان، فهو على صغره فيه كفاية، ويستطيع المدرس التوسع في ذكر واستعمال كتب لم يذكرها هذا الكتاب. وفي واقع الأمر إن هذه المادة لا تحتاج إلى كتاب، إنما تحتاج إلى مدرس خبير ينقل خبرته إلى الطلاب بنجاح. فالإستغناء عن الكتاب وارد جداً. والله أعلم.

سادساً: دراسة أسانيد الحديث

هذا المحور مكمل للمحور السابق. إذ المحور السابق لخدمة متن الحديث، وهذا لخدمة إسناده.

وهذا المحور هو المرحلة التطبيقية أيضاً لما درسه الطالب في «مصطلح الحديث»

وخاصة في علوم: الجرح والتعديل، ورجال الحديث، والعلل، وأنواع الحديث الضعيف، وشروط الحديث الصحيح، وغير ذلك.

فهناك درسها نظرياً، وجاءت الآن في هذا المحور لتدرس هذه المادة، فهذا المحور شبيه بسابقه ولا يحتاج إلا إلى خبرة المدرس ينقلها إلى تلاميذه، إذ هو تطبيق لما سبقت دراسته.

أما عن طريقة تدريس هذا المحور: فلا بد من مراجعة سريعة لبعض ما درسه الطالب في محور مصطلح الحديث، وأيضاً مراجعة للكتب التي صنفها العلماء في مجال «تراجم الرجال» والتي ذكرنا بعضها في المحور الأول «مثل: كتب الثقات، وكتب الضعفاء، وكتب تراجم لكتب مخصوصة، أو بلدان مخصوصة، وما إلى ذلك.

وعلى الطالب أن يستحضر منهج كل كتاب يرجع إليه حتى لا تختلط عليه الأمور فيبحث عن رجل ضعيف في كتب الثقات، أو رجل ثقة في كتب الضعفاء، أو رجل شامي لم ير بغداد في «تاريخ بغداد» أو رجل بغدادى لم يدخل الشام في «تاريخ دمشق». وعليه أن يعرف سنة وفاة كل مؤلف حتى لا يبحث عن رجل توفي بعد صاحب الكتاب بدهر في ذلك الكتاب.

بعد أن يستحضر الطالب كل هذا، عليه أن يستحضر أيضاً «شروط الحديث الصحيح وهي: ١- اتصال السند ٢- ثقة الرواة ٣- السلام من الشذوذ والعلة» يختار الأستاذ مثلاً من كتاب «سنن أبي داود» مثلاً، ويطلب الطلاب باستخراج تراجم هؤلاء الرواة. والكتب المعتمدة في هؤلاء الرواة الذين هم من رواة الكتب الستة مجدها في أكثر من كتاب، والمختار في هذه الحالة ثلاثة كتب: تهذيب الكمال للمزي، وتهذيبه لابن حجر، وتقريبه، لابن حجر أيضاً. أما الأول فنختاره لأنه اشترط على نفسه أن يذكر جميع شيوخ الراوي وجميع تلاميذه. ومن هنا نستطيع التحقق من الشرط الأول للصحة وهو: شرط الاتصال. وأما الكتاب الثاني فإنه أضاف مادة إضافية في الجرح والتعديل. وأما الكتاب الثالث فلأنه لخص لنا النتيجة

النهائية في الراوي من حيث الجرح والتعديل بكلمة واحدة أو كلمتين. وبهذا نستطيع التحقق من الشرط الثاني من شروط الصحة وهو: ثقة الرواة.

أما الشرط الثالث فنستطيع التحقق منه بعد عرض الحديث على كتب العلل، فإن كان الحديث معلولاً ذكرته هذه الكتب وبينت علته، وإلا فهو سالم من العلة الخفية القادحة. وبذلك نستطيع أن نقول أنه معلول أو لا علة فيه.

وهكذا فإذا تحققنا من اتصال السند وثقة الرواة، والسلامة من العلة، فيمكننا الحكم على الحديث بالصحة. أما إذا تخلف واحد من هذه الشروط أو أنقص قليلاً فعند ذلك يأخذ الحديث الحكم الذي يستحقه حسناً أو ضعفاً أو شدة ضعف أو تركاً أو وضعاً. وبهذا يتدرب الطالب على الحكم على السند، ولا نتركه حتى يتقن هذا المحور.

أما إذا كان الحديث من خارج الكتب الستة فتراجع رواة السند يجدها في كتب أخرى، لكن عليه أن يطبق المنهج الذي درسه حول الحكم على الراوي وبالتالي الحكم على السند، وأخيراً الحكم على الحديث.

ومما يستحق التنبيه عليه هنا إن هذين المحورين وهما «التخريج ودراسة الأسانيد» لا يمكن تدريسهما إطلاقاً إلا والكتب المطلوبة بين يدي الطلاب. فلا بد من مكتبة حديثة جامعة لهذه الأصول، بنسخ عديدة تكفي ليمارس الطالب دوره دون انتظار لإخوانه ودون إضاعة وقتٍ يسبب الملل أو ربما الضوضاء التي تعكر على الدارسين تعليمهم.

سابعاً: القدرة على البحث والتصنيف في علوم السنة

هذا المحور نتيجة طبيعية لما مارسه الطالب من أعمال تطبيقية في المحورين السابقين. حيث أن الطالب بتعلمه للتخريج استطاع أن يتعامل مع المصادر مباشرة، وبطريقة فنية غير مملّة في البحث والتقيب عن الحديث.

وكذلك بدراسته للإسناد وحكمه عليه عرف كيف يتعامل مع المكتبة الضخمة في الرجال والتراجم.

إن المنهج الذي رسمناه لا يترك الطالب حتى يخرج به باحثاً ومصنفاً وذائباً عن السنة، ومنافحاً عنها.

والمنهج التطبيقي الذي نطالب به أن لم يُخرج الطالب باحثاً ومؤلفاً فإنه يعطيه - على الأقل - مناعة التأثير بكل ما يسمع أو يقرأ من الآراء، أو حتى من الأحاديث، فلا يأخذ به إلا إذا كان صحيحاً أو على الأقل تقوم به الحجة.

وكذلك فإن هذا المنهج يجعل ما يكتبه الطالب رصيناً ذا أدلة قوية لا يسهل التنازل عنها، وبذلك يكون ذا أثر فيمن حوله من الناس وفيمن يقرأون له.

وإذا تسلح الطالب بدليل خرّجه بنفسه، وحكم عليه بنفسه، فلا يخش عليه من فتن الأهواء والبدع إلا أن يشاء الله.

٣- العقيدة والسلوك:

إن دراسة منهج السلف في العقيدة ضروري لفهم نصوص القرآن العقيدية، والتي تشكل معظم القرآن الكريم وأكثر آياته على الإطلاق. وضرورة منهج السلف لفهم النصوص العقيدية تشبه ضرورة دراسة أصول الفقه لفهم نصوص السنة واستنباط الأحكام الفقهية منها. وكم مرة وأنا أدرّس مادة العقيدة خلت نفسي في محاضرة تفسير. فما القواعد التي اتبعها السلف في فهم العقيدة والتي استنبطت من القرآن الكريم إلا الخطوات الصحيحة نحو فهم كتاب الله الذي يعد بالدرجة الأولى كتاب توحيد وعقيدة.

إن دراسة العقيدة ينبغي أن تتم وفق منهج القرون الأولى قبل افتراق الأمة وحدوث البدع في العقيدة. وينبغي أن يكون المرجع الأول للشواهد العقيدية وفهم قواعد التوحيد هو كتاب الله تعالى. كما ينبغي الإبتعاد عن الخلافات العقيدية بين

الفرق الإسلامية بقدر الإمكان، حتى يتم إكمال البنيان العقدي لطالب العلم. فيدرس العقيدة بعيداً عن الخلاف ميسرة سهلة عذبة ممتعة، مع قيام المدرس بربطها بالواقع الحياتي من فرح وترح ومرض وشفاء وإخلاص في الأعمال كلها. والجميل في العقيدة أنه ما من مناسبة أو حدث من أحداث الحياة إلا ويمكن ربطه بالعقيدة. فعلى الأستاذ أن يكون ماهراً حاذقاً في تدريس العقيدة من القرآن، الذي هو كلام الله، وأن يكون قادراً على إظهار صلتها بالكون والحياة واللذين هما خلق الله.

ولا ينبغي التعمق في شرح المسائل العقدية. بطريقة جدلية بل الخير في اجتناب الجدل بقدر الإمكان والإكثار من دراسة النصوص العقدية من الكتاب والسنة وإيضاحها بأقوال أئمة السلف في فهم مسائل العقيدة، فإنها بيان شاف لكثير من القضايا.

ولا بد للطالب من حفظ أدلة العقائد من الكتاب والسنة. وأن تكون عنده القدرة على استذكارها متى احتاجها في درس أو خطبة أو غيرهما. كما لا بد أن يجيد الاستدلال بها. ومن الضروري أن يكون ملماً بالأخطاء العقدية الشائعة في بلاده.

وفي مرحلة متقدمة وبعد اجتيازه لما سبق يمكن أن يدرس أسباب الخلاف في العقيدة وتاريخه وكيفية نشوءه وآثاره على الأمة وأهم الفرق التي تركت أثراً لا تزال باقية حتى الآن. وفي هذا المقام ينبغي أن نذكر بعدم جدوى دراسة نظريات الفرق التي لم يعد لها وجود. هذا بالإضافة إلى ضرورة البعد عن دراسة المنطق اليوناني والفلسفة اليونانية والتي سموها بعد نقلها للعربية فلسفة إسلامية زوراً وبهتاناً. والمهم التركيز على الإنحرافات العقدية الشائعة الآن وردّها بالأدلة الصحيحة. وبهذا نضيف بُعداً تطبيقياً لدراسة العقيدة بالإضافة للأبعاد التطبيقية الآتية:

أ- ما سبق أن ذكرناه من ربط العقيدة بمناسبات الحياة ووقائعها اليومية، ولا سيما بما يحدث في البيئة المحيطة بالدارسين وما يجري فيها من أحداث إقتصادية وسياسية وإجتماعية.

ب- بالإفادة من التاريخ وما انتهت إليه الدول وأخذ العبر من زوال الممالك التي عصت الله تعالى وأعرضت عن منهجه.

ج- بدراسة الآيات الكونية والنفسية وربطها بالتوحيد.

د- ربط الإقتصاد والسياسة بالعقيدة ودراسة السياسة ومجريات الأحداث الراهنة في ضوء العقيدة.

والإهتمام بالعقيدة على المستويين النظري والعملي التطبيقي يقودنا للإهتمام بموضوع آخر له صلته الوثيقة بالعقيدة، ألا وهو علم السلوك. ذلك العلم الذي أحدث عدم الإهتمام به فراغاً ملاء المنحرفون من المتصوفة. وهذا العلم إنما هو علم عقدي بالدرجة الأولى. ومن الكتب التي تؤكد أهمية هذا العلم وتبين منافعه كتاب «مدارج السالكين» لابن قيم الجوزية وغيره من الكتب النافعة. وأهمية علم السلوك تتجلى في كونه:

أ- يحقق أعظم ثمرات العقيدة وهي صلة العبد بربه على أحسن وجه، ويُفصّل الطريقة العملية لتحقيق هذه الغاية.

ب- يسد الباب على منحرفة المتصوفة دون الدخول في مواجهة معهم. فمتى أخذ العلماء المخلصون بزمام هذا العلم انفك الناس عن الجهلة والمبتدعين الذين يتصدرون الآن واجهة التربية الروحية والصوفية.

ج- يعمل على توفير الحافز المستمر والباعث القوي على الإخلاص في طلب العلم والإخلاص في الأعمال كلها. كما أنه يجعل من طالب العلم الشرعي إنساناً على درجة عالية من الخلق القويم، ويضع حداً لفصل العلم عن العمل وفصل النظرية عن التطبيق والذي تتميز به الدراسات الشرعية المعاصرة. فهذا العلم ليس نظرياً بقدر ما هو عملي. وهو يجعل من أساتذة المدرسة مربين يقومون بالتربية جنباً إلى جنب مع التعليم.

د- يؤهل الطالب أن يكون واعظاً متميزاً ومعلماً ناجحاً وداعيةً مؤهلاً. فصفة

الشفافية في التعامل مع الناس التي تعد أحد ثمرات هذا العلم هي في الواقع أساس النجاح الباهر للمعلم والواعظ والخطيب والداعية.

إن من أسوأ ما تعانيه أمتنا هو أزمة في العقيدة والأخلاق. أما العقيدة فإنها شيء علمي قلبي. وتظل الأخلاق هي المظاهر الحقيقية التي تظهر للناس، والتي يتأثر بها الناس، وتتأثر بها الأمة سلباً أو إيجاباً. وأنا حقاً نعاني من أزمة أخلاق. فالتاجر الغاش عنده أزمة أخلاق، وكذا الموظف الخائن والأستاذ غير المخلص، والوزير غير الأمين. فعلى كافة المستويات القضية قضية أخلاق. أما على المستوى الديني والعلمي الشرعي، فإنه لا تأثير للمقدرة العلمية الشرعية ولا للوعظ والتعليم، إذا لم يصاحب ذلك مستوى رفيع من الخلق الحسن. ومن هنا فإن قدراً كبيراً من العناية والإهتمام ينبغي أن يُصرفاً للأداء الأخلاقي لطالب العلم الشرعي، بحيث يكون متميزاً في خلقه بين الناس كافة.

ونظراً للصلة الوثيقة بين الدعوة والعقيدة، فإن دراسة الدعوة ومركزاتها وأساليبها وأخلاق الداعية وصفاته لا بد أن تكون ضمن مقررات العقيدة. فما العقيدة إلا دعوة الرسل جميعاً. وقصص الرسل وكيف تصرفوا مع أقوامهم تعد مصدراً من مصادر تعليم الدعوة. والقصص كما قيل جند من جنود الله، فينصح بالتوسع في دراسة قصص الصالحين من مثل تذكرة الحافظ الذهبي وتاريخ بغداد وسير أعلام النبلاء وحلية الأولياء وصفة الصفوة. ومن هذا الباب كتب الرجال والتراجم والطبقات. فقصص السلف الصالح تشرح وتبين كثيراً من قيم الإسلام النظرية. فالكلام عن الخشوع مثلاً قد يكون صعباً، أما الكلام عنه من خلال قصة فأمر ليس سهلاً فحسب وإنما هو ممتع أيضاً.

٤- أصول الفقه :

إنه العلم الذي يعد من أبرز العناصر التي لها أعظم الأثر -بعد العقيدة- في صياغة عقلية طالب العلم الشرعي. غير أنه بمقدار ما لهذا العلم من أهمية بمقدار ما نال من الإهمال في كليات الشريعة المنتشرة في طول العالم الإسلامي وعرضه. وإضافة إلى

الإهمال الذي ناله فإنه في الساعات اليسيرة التي يُدرس فيها لا يُدرس كما ينبغي علماً تطبيقياً حيوياً يثير المتعة ويولد الحيوية، وإنما يدرس علماً نظرياً عملاً.

إن دراسة الطالب للقرآن الكريم والسنة النبوية وتمكنه من علومهما ونصوصها يولد له العلم بالنصوص، ويتمكنه من علم أصول الفقه تمكناً تطبيقياً تكتمل مسيرته مع النصوص، فيكون عندئذ فقيهاً. وبهذا يُصنع الفقهاء، بدلاً من أن يكونوا مقلدين، لا همّ لهم إلا ترديد ما قاله الأولون دون معرفة الأدلة. هذا وأمثاله الذي ترمي إليه مدرستنا. فبدلاً من أن ندرس الأدب ونكون ممن يدرسون غيرهم، نريد أن نُخرّج أدباء وشعراء يخدمون قضايا الإسلام. وبدلاً من أن ندرس الفقه ونقف عند مراجعة ما كُتب منذ مئات السنين، نريد أن نُخرّج فقهاء. وبدلاً من أن ندرس التاريخ نريد أن نصنع التاريخ ونترك لغيرنا أن يدرسون أدباء وفقهاء ودعاة وقادة وصانعين للتاريخ.

ولا يظنن ظان أننا نريد من أبناءنا الطلاب أن يكونوا مجتهدين بين عشية وضحاها. فنحن من أعلم الناس بالحدود التي لا ينبغي تجاوزها. ما نريده هو أن تُقرأ نصوص الكتاب والسنة على الأقل كما تُقرأ نصوص الكتب الفقهية، على الرغم من أن المساواة بين الفريقين ظلم. لكن ما هو أشد ظلماً أن يؤذن بقراءة الكتب الفقهية وأن تُهمل قراءة نصوص الوحيين والإعتماد عليهما مباشرة في فهم الأحكام الشرعية.

والأصول يُعد من الأدوات فلا ينبغي أن يُتخذ غاية وإنما هو وسيلة فلا حاجة بنا إلى الدخول في الخلافات الأصولية بين علماء الأصول. ويكفي تبني الراجح من الأصول. ويعرف الراجح منها بأمور كثيرة منها احترام النصوص وعدم إسقاط شيء منها وتقديم النص على العقل. وبدلاً من الإستغراق في دراسة الخلافات الأصولية ينبغي الإستغراق في تطبيقات أصول الفقه على نصوص الكتاب والسنة، والحكم على مضامين الكتب الفقهية من خلال القواعد الأصولية والنصوص الشرعية.

إن أهم ما ينبغي لمعلم الأصول البدء به هو شرح التعريفات الأصولية لفظاً لفظاً، بحيث يفهم الطالب دلالة الألفاظ على معانيها. ذلك أنه لا يصح أن يقرأ الطالب كتاباً فيه مصطلحات لا يفهمها. وينبغي أن يبدأ المعلم بتدريس الأصول من كتب

سهلة ومختصرة وبسيطة ويتدرج بعد ذلك. كما ينبغي أن يسعى لتحقيق المتعة في الدراسة والتبسيط بقدر الإمكان. فعلم أصول الفقه كما وصفه بعضهم «رياضيات الإسلام». فلا بد من المتعة كي يمضي الطالب قدماً في التفاعل معه. وعندما يصل الطالب سن الخامسة عشرة يبدأ بتعلم أصول الاستنباط وتعارض الأدلة وتفسير النصوص. أما المهارات التي لا بد أن يتقنها الطالب فيما يخص أصول الفقه فهي:

١- معرفته التامة بل وحفظه للتعريفات الأصولية.

٢- معرفته التامة وحفظه وفهمه للقواعد الأصولية والأمثلة العديدة عليها.

٣- إتقانه تطبيق القواعد الأصولية على النصوص وهو أمر عملي.

٤- قدرته على التوفيق بين النصوص المتعارضة.

٥- معرفة علل الأحكام الشرعية.

٦- قدرته على الاستنباط.

٧- إتقانه النظري والعملي والتطبيقي للقياس.

أما الكتب التي يوصى وينصح بتقريبها على الطلاب فهي: الأصول من علم الأصول، مذكرة في أصول الفقه للشيخ محمد الجكني الشنقيطي. ومن أهم ما يتميز به هذا الكتاب أن مؤلفه لا يترك الأمور دون ترجيح. وكتاب إرشاد الفحول إلى الحق من علم الأصول للشوكاني والموافقات للشاطبي.

٥- اللغة العربية:

قال تعالى: ﴿إِنَّا جَعَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَّعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾ [الزخرف: ٣]، وقال تعالى: ﴿وَلَوْ نَزَّلْنَاهُ عَلَىٰ بَعْضِ الْأَعْجَمِينَ * فَقَرَأَهُ عَلَيْهِمْ مَا كَانُوا بِهِ مُؤْمِنِينَ﴾ [الشعراء: ١٩٨]، وقال تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ أَنْزَلْنَاهُ حَكْمًا عَرَبِيًّا﴾ [الرعد: ٣٧]، وقال تعالى: ﴿قُرْآنًا عَرَبِيًّا غَيْرَ ذِي عِوَجٍ﴾ [الزمر: ٢٨]، فلا يفهم كتاب الله ولا تفهم سنة رسول الله ﷺ

إلا باللغة العربية. وليس هذا محل نزاع فهو مسلمة بديهية لا يختلف عليها مسلمان. إنما المهم هو تحديد دور اللغة وما هي أقصر السبل لإستيعاب فهمها؟ ولماذا انحرفت عن أداء دورها؟ وما هو النافع منها الذي نحتاجه؟ وما الذي لا نحتاجه منها؟ وحينما نتكلم عن اللغة نقصد النحو والصرف والبلاغة وفقه اللغة والأدب والعروض.

لقد أصبحت اللغة في هذا الزمان عبثاً لا علماً يُتَنَفَّعُ به. وأصبحت غاية لا وسيلة، محمولة لا حاملة ومخدومة لا خادمة، مكروهة غير محبوبة. وعلى الرغم من بذل جهود عديدة في دراستها وتعليمها، إلا أن النفع منها يكاد يكون محدوداً وذلك لأسباب عديدة منها:

١- أن تعلمها وتعليمها أصبح غاية ولم يعد وسيلة. والمصيبة كل المصيبة حينما تنقلب الوسائل إلى غايات. فاللغة إنما هي وسيلة لفهم معاني الكتاب والسنة النبوية وأداة لنشر الفكر الإسلامي. فإن لم تؤد هذا الدور فلا حاجة لنا بها.

٢- لأنها أصبحت نظرية ولم تعد تطبيقية. فلم يعد الطلاب يتمتعون بها، وغدت ثقيلة ونفعها قليل. وهي الآن كدروس السباحة التي تُعَلَّم وتُشرح أمام الطلاب على السبورة. حتى ممارسة اللغة داخل قاعة التدريس وأثناء حضور الطلاب في المدرسة تكاد تكون معدومة ومعلوم أن اللغة علم تطبيقي لا نظري. ومبادين تطبيقه أوسع من المدرسة. فالمدرسة مكان تعلمه. أما تطبيقه فلا بد له من تفاعل الأسرة والمؤسسات التربوية الأخرى.

٣- اختلال التركيز على جوانب مهمة والإهتمام والمبالغة في جوانب لا تستحق اهتماماً كبيراً. مثال ذلك إهمال فقه اللغة وتصوي

ب الأخطاء الشائعة ونحو ذلك من أمور تستحق الإهتمام، لكنها لا تلاقي اهتماماً وعناية بل وتهمل تماماً. في حين ينحصر تعليم اللغة وتعلمها في النحو والصرف، وهو علم ضروري لكن الإهتمام به وحده لا يكفي. فالمقصود الأول منه ضبط الحركات. أما أن يصبح الإعراب غاية بحيث أن الطالب لو أتقن ضبط الحركات لكنه

جهل محل الكلمة من الإعراب عُد جاهلاً على الرغم من أن الغاية من تعلم النحو قد تحققت فعلاً، فهذا أمر يصعب فهمه وتبريره.

ولا أدري لِمَ كل هذا الإهتمام بالإعراب واعتباره مقياساً لنجاح الطالب، ونحن نعلم أنه فرع المعنى وأن المطلوب من القارئ والمتكلم إتقان حركة الكلمة ولو لم يعلم محلها من الإعراب.

إن الإهتمام ينبغي أن يشمل فقه اللغة، فهو ذلك الجانب الحيوي من اللغة الذي يخدم فهمنا للكتاب والسنة. وكلما توسع فيه الطالب كلما ازداد نفعاً بخلاف إشغال ذهن الطالب ووقته وقدراته بالإعراب وبإختلاف المدارس النحوية وما شابه ذلك.

٤- عدم ربط تعلم اللغة وتعليمها بتطبيقها على الكتاب والسنة. فإذا ما جعلنا غايتنا من تعلم اللغة فهم كتاب الله وسنة رسوله، وجب علينا إذاً أن نجعل الشواهد النحوية كلها من نصوصهما. ووجب أن يتخذ القرآن وكتب السنة مراجع يصطحبها الطالب في كل درس من دروس اللغة ليخرج الفاعل والمفعول والصفة.... الخ من آيات القرآن الكريم ونصوص الأحاديث النبوية.

وطالما أننا تعرضنا لقضية الشواهد، فإننا نريد أن نناقش قضية غاية الأهمية وهي الإعراض عن الأحاديث شواهد لغوية باعتبار أنها مروية بالمعنى لا باللفظ، وفي الوقت نفسه اعتماد الشعر شواهد مقبولة.

إن في هذا لعجباً لا نظير له. فالأحاديث الصحيحة المروية بالسند الثابت عن رسول الله والمنقولة إلينا من الصحابة والتابعين أهل اللغة وأهل التقوى الحريصين كل الحرص على دقة النقل والضبط. إن مثل هذه النصوص ليست مقبولة عند أكثر اللغويين المعاصرين. أما أبيات الشعر المروية دون سند والتي ثبت انتحال كثير منها لخدمة غايات المدارس النحوية تُعد نصوصاً مقبولة ومعتمدة عندهم. إن هذا لشيء عجاب.

٥- انعدام البيئة الضرورية كي تثبت لغة الأفراد نباتاً حسناً. وكيف يمكن للغة أن

تنمو في بيئة كل ما فيها نباتات معادية سامة. فاللغات الأجنبية من إنجليزية وفرنسية تزاحم لغتنا في وسائل إعلامنا وصحفنا والإعلانات التجارية واسماء وعناوين المحلات والطرق وكل ما حولنا ليس عربياً! كيف لها أن تنمو وليس في مؤسساتنا الصحفية والإعلامية رقابة لغوية!! وكيف لها أن تنمو والنجاح باللغات الأجنبية أمر إجباري على الطلبة في المراحل التعليمية كلها قبل الجامعة وبعد الالتحاق بالجامعة!! وكيف لها أن تنمو وعلامة اللغة الأجنبية تدخل في معدل الطالب الإجمالي، مما يجعل قلبه معلقاً بها. ولئن كنا غير قادرين على التحكم في كل ما أشرنا إليه من أحوال سيئة، فإننا في مدرستنا سنكون إن شاء الله قادرين على حماية طالبنا من كل كلمة أجنبية لأنها تشوه وتفسد فطرته اللغوية. بل إن ما هو أهم من ذلك كله أن لا يكون بيد الطالب المبتدئ وحوله شيء سوى الكتاب والسنة وعيون الشعر العربي ويُحمى من قراءة كتب المعاصرين كي تستقيم لغته وتثبت على أسس صحيحة، لا يعوج لسانه بعدها. وهذا يقودنا إلى أمر الشعر وما ينبغي تعلمه منه وما ينبغي الإعراض عنه. إن قراءة الشعر وحفظه ليس غاية بل وسيلة ليكتسب ذوقاً وحساً لغوياً. وبما أن (إن من الشعر حكمة)^(١) كما قال الرسول ﷺ، فإنه يُختار من القصائد الشعرية ما تضمن حثاً على الفضائل والأدب والزهد والجهاد وما يتفق مع قيم الإسلام وينسجم معها، ويُجنب ما هو غريب صعب. كما تُجنب دراسة العروض فإنه علم يمكن أن يُستغنى عنه بكثرة سماع الشعر وقراءته منذ الصغر وبشكل متواصل. وبذلك يكتسب الطالب حساً شعرياً بل قدرة على إنشاء الشعر. ولا ينبغي أن يتدخل الأستاذ في شرح الشعر والتعليق على القصيدة وما إلى ذلك مما يفسد تمتع الطالب بالشعر. وإنما يُكتفى بإختيار القصائد ذات المواصفات المذكورة آنفاً وتوضع بين يدي الطالب. وحتى المفردات التي تحتاج إلى شرح يُكلف الطالب باستخراج معانيها من معاجم اللغة- وإذا كان الطالب صغيراً قام الأستاذ بشرح معاني المفردات الصعبة ولا يتجاوز دوره ذلك. إذ كلما تدخل الأستاذ فيما لا ينبغي له التدخل فيه أفسد العملية

(١) صحيح أخرجه البخاري ومسلم وأحمد وأبو داود.

التعليمية، وكان تدخله كإضافة الخل على العسل.

أما الأدب المعاصر والشعر الحر فيتجنب الطالب سماع أكثرهما، لأن أكثرهما يفسد مستواه الأدبي واللغوي، كما أنهما يسهمان في تشويه ذوقه. وهذا يقودنا للحديث عن رسالة الأدب والشعر. إن أي نثر أو شعر لا يتضمن فكراً منسجماً مع الإسلام ولا يخدم قضايا الدين والتنمية، فلا حاجة لنا به. فالعمر أئمن من أن يُصرف في اللعب واللهو. وهكذا تتضح لنا سمات ينبغي مراعاتها عند وضع أي نص أدبي بين يدي الطلاب وهي:

١- جزالته وقوته وفصاحته وبلاغته.

٢- تضمنه لرسالة يؤديها ويخدمها في سبيل الإسلام.

٣- قيمته العقدية والخلقية والتربوية.

ولا يُدرّس النقد الأدبي في مدرستنا. فالنقد الأدبي حس يتكون لدى الطالب بعد كثير من المطالعة والمقارنة. والنقد المعاصر على صورته الحالية مستورد من الغرب، ونحن لسنا حريصين على تخرج نقاد يدرسون الآخرين بقدر ما ينبغي أن نكون حريصين على تخريج أدباء وشعراء يدرسونهم الآخرون.

أما البلاغة فيُدرس منها ما يخدم فهم الطلبة للكتاب والسنة. ويستثني منها ما لا يؤدي إلى ذلك الهدف أو يسهم في تحقيقه. ويبدأ تدريسها بأمثلتها وتطبيقاتها لا بقواعدها. فالأمثلة الكثيرة مهمة والقاعدة يستنتجها الطلبة بعد عشرات التطبيقات ويحرص على أن تكون الأمثلة من الكتاب والسنة ويكلف الطلبة بمتابعة استخراج تطبيقات للقاعدة من الكتاب والسنة النبوية. وهكذا فمن الضروري أن يصطحب الطالب معه في دروس البلاغة كتاب الله تعالى للتطبيق البلاغي.

إن من الضروري لفهم الكتاب والسنة فهم أساليب اللغة العربية وأساليب البيان العربي. وإن كتابي «فقه اللغة» للثعالبي و«الصاحي في فقه اللغة» يتضمنان عشرات منها. ومن المستحيل فهم كتاب الله قبل فهم هذه الأساليب، وهي سهلة وممتعة.

والإكثار من فهمها مفيد نافع بخلاف الإكثار من النحو وخلافاته. هذا العلم الذي كثيراً ما انحرف عن غايته التي وُضع من أجلها. وأن علوم اللغة كافة لم تستنبط ولم تُقَعَد ولم تدون إلا لغاية واحدة هي خدمة قضايا الكتاب والسنة وفهم نصوصهما. وهي إنما استخرجت من تلك النصوص، فكانت من القرآن ولخدمة القرآن، لكنها للأسف صارت أحياناً على القرآن. ونحن نريدها كما كانت أولاً منه وله، لا من غيره وعليه. ومن هنا ينبغي أن ترفض كل قاعدة أو مسألة لغوية لا تنسجم مع آية أو حديث صحيح. وحتى قواميس اللغة ومعاجمها لا ينبغي لها أن تتجاوز وظيفتها في كونها وسيلة لمعرفة معاني المفردات القرآنية والنبوية، لا للدلالة على المراد منها أي تفسيرها. فالمراد من نصوص الكتاب والسنة لا يعلم إلا بنصوص الكتاب والسنة وأصول الشريعة وقواعد العقيدة الثابتة والمرويات عن الصحابة. ولو صح أن نستخرج المراد من الألفاظ القرآنية والنبوية من قواميس اللغة، لكان القرآن الكريم كأي كتاب آخر من تأليف البشر يُفهم مباشرة من معجم «لسان العرب» مثلاً. ومن هنا ينبغي التركيز على المعاجم المتخصصة في شرح معاني مفردات الكتاب والسنة مثل «المفردات في غريب القرآن» للراغب الأصفهاني و«النهاية في غريب الحديث» لابن الأثير. كما ينبغي التركيز على فهم المراد من مفردات الكتاب والسنة من خلال سياق النصوص.

إن من الضروري تدريس معاني مفردات الآيات القرآنية جنباً إلى جنب مع تدريب الطلاب على استخراج معانيها المعجمية أولاً معتمدين بعض أهم المعاجم العربية. وكذا المعاجم التي تعتمد الدلالة وتوجيه المعنى الدلالي للفظ العربية كمعجم مقاييس اللغة لابن فارس. ثم المعنى القياسي مستعينين بكتب معاني القرآن مثل معاني الفراء ومعاني الأخفش ومعاني الزجاج. لأن هذه الكتب تمثل وجهة نظر علماء من النحاة والبلاغيين الذين لهم قدرة في تفسير القرآن الكريم وإيضاح معانيه، ولهم وجهات نظر في المترادفات والمتضادات والمشارك اللفظي في اللغة العربية مما لا يُستغنى عنه.

ولا بد من تدريب الطلاب على إستخراج المعنى السياقي للفظة القرآنية مستعينين ببيان معنى القرآن بالقرآن، ثم بيان معنى القرآن بما ورد في الحديث الشريف والأثر. وبما ورد في النسخ والمنسوخ وكتب أسباب النزول.

ولا بد أيضاً من البحث في الكلمات القرآنية من حيث التجريد والزيادة أي المعنى المعجمي للفظة المجردة ثم ما جاء من زيادة عليها في القرآن تمثيلاً مع ما قالته العرب: (كل زيادة في المبنى تقابلها زيادة في المعنى).

ومن المهم في مضمار البلاغة تعليمها للطلاب بالتركيز على المعنى في الجملة العربية الأصل وهي الإسمية والفعلية. أما الإسمية فتكون وفق نظام دقيق مكون من:

أ- مبتدأ معرفة وخبر نكرة.

ب- مبتدأ معرفة وخبر معرفة هو ذاته المبتدأ.

ج- خبر شبه جملة ومبتدأ نكرة.

والجملة الفعلية تتكون وفق نظامها من:

أ- فعل لازم وفاعله.

ب- فعل متعدٍ وفاعله ومفاعيله.

ج- فعل متعدٍ ومفعوله على هيئة ضمير وفاعل.

فتكون الجملة في أي من الأنماط الستة السابقة جملة خبرية تلقى لنقل ما فيها من خبر ليس غير.

فإذا دخل أياً من هذه الأطر أحد العناصر التالية، فإن على الباحث أن يجد في طلب الصورة البيانية في توصيل المعنى المطلوب. وهذه العناصر:

أ- الترتيب ب- الزيادة ج- الحذف د- التغير في الحركة الإعرابية عن سياق الآية.

ولا بد للطالب من التعرف أيضاً على العناصر البلاغية الرئيسة من تشبيه واستعارة وكناية وتورية وإلتفات وفصل ووصل. وأهمية هذه العناصر تكمن في تجلية الصورة الفنية في الأسلوب البياني للقرآن الكريم.

كما لا بد من الإحاطة بالأداء البياني لأسلوب التوكيد في القرآن الكريم بالتكرار أو بأدوات خاصة بالجملة الإسمية أو بأدوات خاصة بالجملة الفعلية أو بالقسم أو بالقصر أو بالضمير وبخاصة الضمير العائد بالإستفهام الإنكاري والمفعول المطلق وبالتمييز.

ومن الضروري الإحاطة بالأداء البياني لأسلوب النفي: نفي الجملة الإسمية والفعلية. وكذلك الإحاطة بالأداء البياني لأسلوب الشرط بأداة عاملة وبأداة غير عاملة وجواز تقديم جوابها على فعلها أو عدهم وفائدة ذلك دلالة.

وكذلك الإحاطة بالأداء البياني لأسلوب النداء بحذف الأداة وإثباتها وحذف المنادى وإثباته وحذف جملة النداء وإثباتها وحذف جواب النداء وإثباتها.

وكذلك الأداء البياني للدعاء والتمني والترجي والتعجب والمدح والذم في القرآن الكريم.

ولا بد من استعمال إظهار العناصر البلاغية في ذلك كله لما لها من أهمية في بيان الصورة الفنية في الأسلوب البياني: الإستعارة، والتشبيه والكناية والتورية والإلتفات.. إلخ^(١).

وعند الكلام عن مفردات القرآن والسنة ينبغي التذكير بأن الأهمية ينبغي أن تكون لمفرداتهما ولتكوين ثروة ضخمة لدى الطالب من تلك المفردات على حساب مفردات لا نفع مباشر منها. فأي نفع للطالب في معرفته مفردات من الشعر الجاهلي مثلاً أو غيره. وما الذي يضر طالب العلم الشرعي إن جهل أسماء الذئب والأسد أو

(١) أفاد المؤلف في هذه الصفحة والتي سبقتها من مقابلة مع خبير اللغة العربية الدولي الدكتور خليل عمارة.

جهل معنى «عوسج» أو «مستشزرات» أو «الخيلبس» بخلاف جهله بمعنى «مداهامتان» و«الصمد» مثلاً، وجهله بمعاني أسماء يوم القيامة في القرآن الكريم، ومعاني أسماء الله الحسنى.

وهكذا فلا ينبغي التركيز على الأدب والشعر باعتبارهما المصادر الأساسية للغة. فالكتاب والسنة ينبغي أن يكونا هما المرجعين الأساسيين لتعلم اللغة وتنمية الحس اللغوي والمقدرة الأدبية. وبهذا يتحقق لطالب العلم أمران:

أ- فهم الكتاب والسنة.

ب- التمكن من اللغة العربية، ذلك أنه من تمكن من فهم لغة الوحيين (الكتاب والسنة) وتمكن من مفرداتهما وأصاليهما فقد تمكن من العربية. ومن هنا نعيد ونكرر أن العمر أئمن من أن نُضَيِّعه في معرفة ما لا نفع فيه على حساب لغة الكتاب والسنة.

أما الكتب المؤلفة قديماً في شتى فروع المعرفة الإسلامية فتأتي في الدرجة الثانية بعد القرآن والسنة في تنمية الثروة اللغوية والحس الأدبي. ومطالعة مثل تلك المراجع من تاريخ وفقه وغيرها تُسهم في النهوض بمستوى الطالب اللغوي والأدبي بعد أن يكون قد أمضى نحو عشر سنين في دراسة الكتاب والسنة وتأسست لغته على لغتهما تأسيساً صحيحاً. وباختصار فإن اللغة وتعلمها ينبغي أن يظل وسيلة ولا ينقلب أبداً إلى غاية. فالقدرة اللغوية والحس الأدبي ليست سوى وسائل لغايات سامية أهمها:

١- فهم وتعلم الإسلام ممثلاً بالكتاب والسنة.

٢- إفهام وتعليم أبناء الأمة وبناتها الإسلام صحيحاً.

٣- تسخير القدرات اللغوية والإمكانات الأدبية والشعرية في الدفاع عن الإسلام ورسالة الإسلام وأمة الإسلام ونشر الإسلام.

إن العربية والإسلام هما المكونان الأساسان للثقافة الإسلامية، وهما اللذان

منحان أمتنا الخصوصية الثقافية التي تميزها عن بقية الأمم. ومن هنا كانت العربية وكان الإسلام نقطتي التصادم الثقافي بيننا وبين ثقافة الغرب. وعلى ساحتهما دارت وتدور معارك التحدي بين الموحدين والمشركين.

ويُعَدُّ الإهتمام بالعربية جزءاً من الإهتمام بالقرآن الكريم. وقد حفظ الله تعالى هذه اللغة فقال ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ [الحجر: ٩]. ومن ما يقتضيه حفظ الذكر أن يُحفظ ما يُفهم به الذكر وأعني العربية فحفظ القرآن الكريم هو سر حفظ العربية وبقائها. وإذا كان تكلم من يحسن العربية بلغة غيرها مظهر من مظاهر النفاق كما بين وبرهن على ذلك ابن تيمية رحمه الله^(١) فقد وجب استئصال كل مظهر من مظاهر اللغة الأجنبية. وليس الأمر كما يتوهم الواهمون أنه عداء غير مبرر للغات الأجنبية فالأمر أبعد من ذلك بكثير. ولعله يكون من المفيد أن أذكر أولئك العاجزين عن إدراك مقولتي هذه بما قرره البرلمان الفرنسي بالإجماع أول هذا العام (١٩٩٧) من إنشاء لجنة لتتبع وشطب الكلمات الإنجليزية الدخيلة على الفرنسية.

إن علاقة اللغة بالفكر علاقة واضحة. فما التفكير إلا لغة صامتة، وما اللغة إلا تفكير مسموع والإنسان يفكر بلغته. ذلك أن اللغة تحمل إيماءات ومعاني.

وبالتالي تترك أثراً على من يسمعها. ومن يفكر بغير لغته يصعب عليه أن يدرك واقعه.

والإبتعاد عن اللغة السليمة عامل أساسي في تفتيت الشخصية، لأن اللغة عامل أساس في تكوين شخصية الأمة. والشخصية فعل وسلوك. والفرد يصوب سلوكه باللغة. فهو إذن يُصوب شخصيته باللغة. ذلك أن تطور لغة الفرد ونموها نمواً صحيحاً يعكس تطوراً في تفكيره. ونمو الشخصية عند علماء النفس مشروط بنمو اللغة، لأن التفكير عامل أساس في نمو الشخصية، فنحن إذا أردنا أن نكون حقاً

(١) أنظر كتابه «إقتضاء الصراط المستقيم».

مسلمين ينبغي أن نفكر بلغة ديننا وكلما كملت اللغة كمل التفكير. فكيف بمن أتقن لغة كتاب رب العالمين وكلام سيد المرسلين ﷺ، اللغة التي نزل الله بها آخر الشرائع وأكملها.

والعلاقة بين الشخصية واللغة لها مظهر آخر يتجلى في كون الألفاظ التي تصدر عن النفس إنما تعبر عما فيها. ولئن كان هذا صحيحاً، فإن العكس صحيح أيضاً أي أن الألفاظ التي تصدر عن الإنسان تؤثر في نفسه.

والناظر في حركة التاريخ الإسلامي يرى ترابطاً عضوياً وثيقاً بين انحسار التدين عند الناس وانحسار تأثير اللغة العربية ودورها في المجتمعات المسلمة. تماماً كما يلاحظ علاقة واضحة بين ازدهار العربية وتعظيم دورها وبين التزام المسلمين بدينهم.

نحو دليل لتعليم اللغة العربية

وقبل أن أنهى الكلام حول اللغة أريد أن أقترح دليلاً لتعليم علوم اللغة من نحو وصرف وبلاغة. وأرجو أن تكون هذه الطريقة المقترحة نافعة ومفيدة. وتقوم الطريقة المقترحة على أساس مخالف ومعاكس لما جرت عليه العادة في تعليم العربية. فقد جرت العادة أن يُبدأ بالقواعد فتشرح وتليها التطبيقات والإعراب.

أما الطريقة المقترحة فتقوم على أساس تكوين الملكة اللغوية أو البلاغة أولاً، بحيث يتمكن الطالب منها تمكناً تاماً وتصبح فيه طبيعة وسجية، وذلك بواسطة مشاركته في عشرات التطبيقات. بحيث يتم خلالها تجنب شرح القواعد اللغوية أو البلاغية أو حتى الإشارة إليها من قريب أو بعيد. وبعد تمكنه وامتلاكه للملكة اللغوية وصورته جزءاً من شخصيته تشرح له القاعدة. ويمكن، إيجاز الطريقة بالخطوات الآتية:

١- تكتب الأمثلة التي أعدها المدرس في درس مثلاً الفاعل والمفعول بصورة جلية على السبورة وتوضع الحركات على الكلمات بصورة واضحة.

٢- يطالب التلميذ بقراءة الأمثلة بعد أن يقرأها المدرس أمامهم أكثر من مرة.

٣- يطلب من كل تلميذ تأليف جمل مشابهة للأمثلة من حيث الحركات. وقد يُعان التلميذ بأن يذكر له المعلم فعلاً من الأفعال ويطلب منه تكوين جملة. وينبغي أن يتبّه المدرس لتلفظ التلميذ بالحركات تلفظاً صحيحاً. مثال ذلك يقول المعلم: (درس الولدُ الدرس) ثم يطلب من أحد الصغار أن يقول شيئاً مفيداً مثل ذلك. ويمكن أن يعينه المعلم بإعطائه فعلاً مثل (كتب) فيقول الصغير (كتب محمد رسالة). فإن أخطأ بالحركات طلب منه الأستاذ أن يعيد محاولة تكوين الجملة. فإن لم يعرف طلب من غيره. وإن تلفظ الطالب بحركات غير صحيحة لم يصوبه الأستاذ، بل يطلب منه إعادة المحاولة بالنظر إلى الأمثلة المكتوبة على السبورة وإشكال الحركات دون أن يذكر له أسماء الحركات من فتحة وضمّة وكسرة.

٤- يقضي المعلم بقية الدرس بتكليف التلاميذ بتكوين أمثلة على الفاعل بأحواله المتعددة. ولا بأس أن يترك للتلميذ إختيار أي مثال يريد تكوينه، ولو كان مضحكاً ممتعاً لهم. المهم أن يتلفظ التلميذ بحركات الكلمات تلفظاً صحيحاً. وهكذا سيكون أمام كل تلميذ الفرصة بأن يأتي بكثير من التطبيقات على القاعدة التي لا يزال يجهلها وهي أن الفاعل مرفوع وأن علامة رفعه الضمة أو الواو والنون في جمع المذكر السالم... الخ.

٥- لا تشرح القواعد للتلميذ إلا بعد إكماله دراسة النحو العربي كله، وبعد أن يستقيم لسانه تماماً بحيث لا يذكر فاعلاً إلا ورفعاً بسليقته التي تكونت لديه عبر مئات التطبيقات.

٦- وبعد أن يتأكد للمعلم تحقيق ملكة ضبط الحركات بالسليقة لدى الطلبة، يبدأ بإعادة شرح الدروس التي شرحها مع نفس الأمثلة مبيناً لهم أن علماء اللغة سموا هذا فاعلاً وإن كل فاعل مرفوع، وإن علامات الرفع.. كذا وكذا.. الخ.

٧- وهذه الطريقة يمكن أن يتم البدء بها منذ سن مبكرة جداً، حتى قبل إتقان التلميذ للقراءة وبمجرد قدرة الصغير أو الصغيرة على النطق، أي بعد إكمال ثلاث سنين من عمره، لكن الأمثلة تعطى له مشافهةً لا كتابةً.

٨- يُراعى في الأمثلة التي تُعطى أن تكون بادئ ذي بدء ممتعة ونافعة وهادفة ومُسلية. ومع تقدم الطالب ونمو عقله تُعطى له الأمثلة من القرآن والسنة.

٩- يُلاحظ أن دور المعلم في الدرس محدود جداً يتمثل في إعطاء الأمثلة الأولى، والتي يُطالب التلاميذ بنسج وتأليف أمثلة على غرارها. ثم يكون دوره بعدئذٍ تصحيح الحركات إذا أخطأ التلميذ بحركة، على أن لا يتعجل في تصويبه بل يستوقفه ويقول له: مثلاً: أعد أو: أحسن كلامك. وهكذا فالوقت كله للتلاميذ والدرس كله تطبيقات. وهذه التطبيقات أنفع في دفع المتعلم للتفكير، وأجدى في تربية الملكة اللغوية لديه والتي هي غايتنا.

١٠- يعتمد المعلم إلى وضع أمثلة خاصه من عنده، ويبين للتلاميذ أنها غلط، ويطلب منهم التلفظ بها صحيحة، كأن يقول: أكل محمداً الجبن، فمن يُصحح؟

١١- إذا كان التلاميذ ممن يحسنون الكتابة يُطلب من كل منهم أن يأتي بمثال تطبيقي مكتوب واضحاً على كلماته الحركات الصحيحة، وذلك لكي يتمرن التلميذ على القاعدة كتابةً كما يتمرن عليها شفويّاً، مع أنه لا يزال يجهل القاعدة تماماً. وينبغي أن يظل يجهلها إلى حين إتقانه لنطق الحركات إتقاناً تاماً.

١٢- في كل درس يستذكر المعلم في أول الحصة الدروس السابقة في أمثلة معدودة. وكلما تيسر للمعلم فرصة ذكر تلاميذه بالدروس السابقة.

علوم أخرى ضرورية:

أما العلوم الأخرى الضرورية لتخريج الطالب عالماً شرعياً مؤهلاً لتوجيه الأمة فمن أبرزها:

١- الثقافة العامة من جغرافيا وإقتصاد ومعلومات عامة: وما يلزم ضرورة معرفته مما له مساس مباشر في حياة الفرد اليومية، دون أن تكون المعرفة لأجل المعرفة هي الغرض. ويلحق بهذا الأمر معرفة صيانة السيارات وإصلاحها

بالقدر الضروري، والإسعافات الأولية وممارستها عملياً، وإطفاء النار، وكل ما هو ضروري كي يكون الفرد قادراً على التصرف في الحالات الطارئة، ويلزم في ضوء هذه الخطوات العريضة أن يضع القائمون على المدرسة برنامجاً نظرياً وعملياً لتحقيق الغاية من الثقافة العامة.

٢- التاريخ: فينبغي أن يحيط الطالب بتاريخ أمته ويأخذ العبرة من الأخطاء والدروس من الإيجابيات والانتصارات والإنجازات. كما ينبغي دراسة تاريخ العداء بيننا وبين اليهود والنصارى، وما فعلته أوروبا بنا عبر نحو ألف وخمسمائة سنة ومعرفة جرائمهم ضدنا في الأندلس وفلسطين والبوسنة وغيرها. ولتجنب دراسة تاريخ بقية الأمم فقط لمعرفة تاريخها على حساب دراسة تاريخنا كما هو جار الآن في عالمنا الإسلامي.

٣- السياسة وأخبار المسلمين: كما ينبغي إطلاع الطلبة على أحداث العالم اليومية أو الأسبوعية بتقديم تقرير يتضمن أخبار المسلمين في شتى بقاع العالم وإيجاز لأهم الأحداث المحلية والعالمية وتحليلها وربطها بالإسلام.

٤- آداب التعلم والتلقي وأصول التعامل مع المشايخ والأساتذة: ويفضل أن يتلقى الطالب هذه الآداب في وقت مبكر. وهو أمر ضروري لإنضباط الأمور داخل المدرسة ولتحقيق أكبر قدر من إنتفاع الطلبة بالأساتذة. ويستحسن استخلاص هذه الآداب بشكل قائمة من كتب مثل «تذكرة السامع والمتكلم» لابن جماعة، و«الجامع لأدب الراوي وأخلاق السامع» و«الفقيه والمتفقه» للخطيب البغدادي.

٥- إيلاء عناية خاصة واهتماماً خاصاً بالبدع الشائعة والأخطاء الشائعة ومظاهر التشبه بالكفار: وكذلك معرفة الأحاديث الضعيفة والموضوعة الشائعة في هذا العصر وفي البيئة المحلية. وتكليف وحدة البحث

العلمي في المدرسة بجمع هذه الموضوعات في كتب مستقلة.

٦- الإهتمام ببناء الأجساد رياضياً: والرياضة وسيلة ولا ينبغي أن تكون غاية. أنها وسيلة لبناء الجسم لغايات تحمل الواجبات الشرعية بيسر وسهولة. فالمسلم القوي قادر على أداء العبادات والتكاليف دون عناء.

٧- ولا بد من تعلم أساليب التدريس واستخدام الوسائل الفنية التعليمية وإتقانها والتدرب عليها: فالتعليم مهنة ولا بد من تعلم وإتقان أصولها وفنونها.

لكن هل إتقان العلوم الشرعية هو كل ما نريده في طلبة العلم الشرعي علماء المستقبل وأولي أمر الأمة، الذين أشارت إليهم الآية الكريمة ﴿وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَى أُولِي الْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنْبِطُونَهُ مِنْهُمْ﴾ [النساء: ٨٣]. هل يتمكن الجيد من علوم الشريعة هي كل شيء في بناء العلماء الذين طال انتظار الأمة لهم؟ الصحيح إن ما سبق هو جزء من بناء شخصية أولئك العلماء. وفيما يأتي بقية ما نريده فيهم، بحيث تكتمل الصورة لدينا.

إن المدرسة التي نسعى لإنشائها إنما هي مدينة جامعية تضم مؤسسة تدريب مهني بالإضافة إلى منشآت صناعية وزراعية ومشاريع إنتاجية. والغاية توفير الأموال الضرورية لإستمرارية قيام المدينة الجامعية، بالإضافة إلى تحقيق دخل ثابت للطلبة والأساتذة يكون معه الجميع في غنى عن الغير، بحيث يتحقق الإكتفاء الذاتي.

فقضية الإستقلال المالي للمدرسة ينبغي أن تأخذ الإهتمام الكافي من أول لحظات تأسيسها. وينبغي دعوة المسلمين للمساهمة في إنشاء أوقاف ضخمة خاصة بها من خلال مكتب إتصال وعلاقات عامة خاص في المدرسة يقوم موظفوه بالإتصال بالأغنياء في طول البلاد وعرضها لأجل هذه الغاية النبيلة.

أما مؤسسة التدريب المهني الزراعي والصناعي فضرورية إقامتها ضمن المدينة

الجامعية تتمثل في تدريب الطلبة على مهن محترمة توفر لهم دخلاً مادياً كافياً.

ولا يُقصد من التدريب المهني تحقيق استقلال مالي وإقتصادي للمدرسة وللعلماء بعد تخرجهم فحسب، بحيث أنهم لا يتكسبون بما تعلموه من قرآن وسنة وعلم. وإنما يُقصد أيضاً أن يمارس الطلبة العمل خلال تعلمهم ولو لجزء محدود من النهار لا يؤثر على تلقيهم للعلم. فالعمل يسهم - إلى جانب القيام بالدعوة في القرى والمدن في يوم واحد من أيام الأسبوع وإلى جانب السعي على الأرامل والمساكين وزيارة المرضى.. الخ - في تحقيق الممارسة الفعلية للقيم الإسلامية ويربط التكليف الشرعية بروح الواقع.

إن لتأخر النضج النفسي زمناً طويلاً بعد اكتمال النضج الجسمي، أسباباً عديدة أهمها إعفاء الناشئة من تحمل المسؤولية إلى سن متأخرة. فلا شيء أصلح لتسريع نضج الشخصية من تحمل المسؤوليات وممارسة أعمال الكبار في وقت مبكر. كما أن الخمول يفسد الأخلاق ويحول دون نمو العقيدة ونضجها.

وبالإضافة إلى برنامج التدريب المهني يجب إيجاد برنامج لخدمة المجتمع الإسلامي المحلي بتخصيص يوم يخرج فيه الطلبة إلى القرى والأحياء، يعاونون المحتاجين ويزورون المرضى، وينظفون المساجد، ويقومون بأعمال مخطط لها، يكون من ضمنها القيام بالوعظ والتعليم في المساجد والمدارس وبصحبة اساتذتهم في مجموعات منظمة وفق برنامج مدروس.

إن الغاية من المدرسة لن تكون تخريج مؤلفين وباحثين، بل إن معظم خريجي المدرسة سيكون واجبهم الجمع بين العلم والتعليم والعمل، وقليل منهم سيتفرغ ويقصر بقية عمره على البحث والتأليف في وحدة خاصة تنشئها المدرسة يتفرغ أفرادها للبحث العلمي ولدراسة فقه النوازل والبحث في متطلبات المسلمين المستجدة تربوياً وعلمياً.. الخ، ويعكفون على إصدار جريدة يومية تحاطب المسلمين وتعلمهم وتوجههم على كافة المستويات. كما سيكون منهم فريق على الهاتف بشكل مستمر للإجابة على الأسئلة، وفريق لتحرير إجابات مكتوبة عن الأسئلة التي سترد للمدرسة

بالبريد أو (بالفاكس). كما سيتفرغ منهم قسم للإرشاد الأسري والإصلاح بين المسلمين و آخر للإرشاد النفسي وحل مشكلات الأفراد الشخصية والنفسية من منظور إسلامي.

موازنة بين المناهج الشرعية الحالية ومناهج المدرسة المنتظرة

فيما يأتي موازنة بين المواد التعليمية التي بين المواد التي ستدرس في المدرسة العتيدة وبين المواد التي تدرس في كليات الشريعة القائمة حالياً، والتي هي:

تفسير، توحيد، أديان و فرق، حديث، أصول حديث، آداب البحث والمناظرة، أسس الدعوة وآداب الدعاة، الغزو الفكري، السيرة النبوية، التاريخ الإسلامي، حاضر العالم الإسلامي، دراسات في الفقه، أصول فقه، ميراث، نحو وصرف، الإنشاء والخطابة، مناهج البحث، طرق التدريس، طرق الدعوة، تاريخ الدعوة، أصول دعوة، تربية إسلامية، علم من أعلام الحديث، سيرة، المهدي النبوي في الأدب والرقائق، مناهج المحدثين، مناهج المفسرين، تفسير آيات الأحكام، شرح أحاديث الأحكام، حديث موضوعي، دراسة نصية من كتب الحديث، دراسة نصية من كتب التفسير، علوم القرآن، القصص القرآني، الأخلاق في القرآن، علم من أعلام التفسير، أساليب البيان في القرآن، إعجاز القرآن، تفسير موضوعي، تفسير تحليلي، تيارات فكرية، مناهج علماء التوحيد، مقارنة أديان، فرق إسلامية، دراسة نصية من كتب العقيدة، التصوف والأخلاق، الدعوة الإسلامية في العصر الحديث، علم من أعلام الدعوة، الدعوة والاعلام، المدخل إلى الفقه الإسلامي، فقه عبادات طهارة وصلاة، فقه عبادات صيام وزكاة وحج، فقه أحوال شخصية، فقه الجهاد، فقه المعاملات ١، فقه المعاملات ٢، فقه الكتاب والسنة، علم من أعلام الفقه، ميراث، الفقه المقارن، فقه القضاء وطرق الإثبات، دراسة نصية من كتب الفقه، نظام الحكم في الإسلام، أساليب تدريس التربية الإسلامية، تخريج الأحاديث النبوية، تلاوة وتجويد، فقه العقوبات، القواعد الفقهية، دراسة نصية من كتب أصول الفقه، فقه عبادات إيمان ونذور.

وهكذا نرى كمأ هائلاً من المواد التي يمكن مضاعفتها لو أردنا. وهذا يسبب لدى طالب العلوم الشرعي تشتتاً في الذهن وتوزيعاً للقدرات. ويبدو أن المخططين لمناهج كليات الشريعة القائمة عمدوا إلى أبواب الفقه والحديث والتفسير فجعلوا من كل منها مادة مستقلة بدلاً من أن تدرس كجزء من علم واحد كبير. ومدرستنا ستدرس كثيراً من هذه المواد لا كلها تحت مظلة العلوم الرئيسة الكبيرة التي تظللها.

فعند تدريس التفسير سيدرس الطلبة عند مرورهم بقرص القرآن القصص، وعند مرورهم بآيات الأحكام آيات الأحكام، والأخلاق وأساليب البيان وهكذا، مما يجعل الطالب مستغرقاً في مادة التفسير شاعراً بلذتها، وطعمها متفعاً منها. ويلحق بالتفسير دراسة أصول التفسير والذي ينبغي أن يضم مناهج المفسرين وشروط المفسر وما شابه.

وفي مجموعة التوحيد يُدرس الطالب آداب البحث والمناظرة والخطابة وأصول الدعوة وآدابها وتعريف بالأديان والمذاهب الفكرية الموجودة في بيئته، لا تلك التي اندثرت، كما هو الشأن بالنسبة للشيوعية بعد زوال الإتحاد السوفيتي. فالمعرفة ليست غاية وينبغي أن تظل وسيلة. ذلك أن الحاجة لنقض الشيوعية مثلاً لم تعد قائمة الآن فيكفي لدحضها مقدمة يسيرة.

وفي مجموعة الحديث يدرس الفقه، كما ذكرنا في بداية هذا المشروع. فيدرس فقه العبادات وفقه المعاملات والجهاد والعقوبات والقضاء ونظام الحكم من كتب الأحاديث أو من الكتب التي جمعت بين الحديث والفقه بشكل بارز. وفي مجموعة الأحاديث يمكن ملاحظة ضرورة أن يدرس الطالب تخريج الأحاديث عملياً وأصول الحديث ومصطلحه ومشكل الحديث.

وبإرجاع جزئيات العلوم -التي صنع منها المحدثون مواداً علمية مستقلة- إلى مجموعاتها الأصلية، يمكن أن يتخرج طالبنا لغوياً مفسراً محدثاً أصولياً. وهذا أمر ممكن ويسير إذا أخذنا بعين الاعتبار أن الدراسة ستبدأ من الخامسة من عمر الطالب، وأن كثيراً من المواد المضیعة للعمر والجهد والتي لا نفع منها ستسقط لصالح العلوم

الشرعية والثقافة العامة الضرورية. وينبغي أن لا يفهم أن خريجنا لن تكون حصيلته العلمية عند تخرجه سوى حصيلة علمية شرعية. ابداً فإن وعيه بما حوله وقدرته على التعامل مع دنياه ستفوق قدرات الطالب المعاصر، الذي تشهد شخصيته بعيد تخرجه على فشل النظام التعليمي العربي المعاصر.

وقبل أن ننهي الحديث عن مناهج مدرستنا العتيدة، ينبغي أن نذكر بضرورة دراسة قواعد كل علم عند تدريس ذلك العلم. فللتفسير قواعد كلية وللحديث قواعده وللفقه قواعده الفقهية. وهذه القواعد الكلية مهمة من حيث أنها تضم أسس كل علم وباستيعابها يمكن للطالب الإحاطة بهذه العلوم إحاطة جيدة. وكذلك متون العلوم المختلفة، فإن فيها نفعاً كبيراً سوى متون الفقه المذهبي. فإن توجه مدرستنا كما هو معلوم للأخذ بالمذاهب لا للإقتصار على مذهب. فتكون الفائدة متوفرة في متون أصول الفقه ومصطلح الحديث.

إن هذا البحث لا يتضمن تفصيلاً كاملاً لما ينبغي أن تكون عليه مدرسة الأمة المستقبلية مصنع القادة والرجال أمل الأمة بعد الله عز وجل... وإنما تضمن الخطوط العريضة ويظل على العلماء وضع التفاصيل الأخرى فور البدء بالمشروع. وهذا ممكن ويسير إن شاء الله.

موجز للمشروع

الغايات والوسائل وأسباب النجاح:

المدرسة: هي مؤسسة تعليمية تربوية دعوية بحثة وفقية فنية إجتماعية إقتصادية. أبرز غاياتها إنشاء أجيال من المعلمين العلماء العاملين تجمع تنشئتهم بين العلم والعقيدة والعمل والدعوة والتربية بالصحة والقُدوة وإحياء دور المسجد التعليمي والعملية.

أما إختيار المدرسة كإسم للمشروع، فإن أهم أسبابه يكمن في ارتباط هذا الإسم

بمؤسسات التعليم الشرعي في عصور الإسلام الزاهرة.

غايات المدرسة وأهدافها :

- ١- إيجاد قيادات دينية متميزة للأمة.
- ٢- حمل الإسلام للمسلمين بطريقة يتم فيها إحداث التغيير المنشود في قوله تعالى ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّى يُغَيِّرُوا مَا بِأَنْفُسِهِمْ﴾ ويتم التغيير المنشود من خلال الجمع بين الدعوة والتعليم والتربية والقدوة.
- ٣- حمل الإسلام للبشرية.
- ٤- محو الأمية الدينية وخلق وعي ديني شامل لدى جماهير الأمة.
- ٥- تأهيل نخبة ممتازة من الباحثين في شتى العلوم الشرعية تتفرغ لدراسة المسائل المستجدة والبحث والتحقيق العلمي.
- ٦- إرسال المعلمين والدعاة للعالم الإسلامي غير العربي للتعليم والتوعية وإنشاء مدارس مماثلة للمدرسة الأم.
- ٧- إحياء دور المسجد الاجتماعي والتربوي والاقتصادي، وذلك بإلحاق المدرسة به واعتبارها جزءاً منه وممارسة النشاطات الاجتماعية والتربوية والتعليمية والاقتصادية من خلاله.
- ٨- بعث الشخصية الإسلامية: وذلك بتربية الملتحقين بالمدرسة تربية إسلامية شاملة من شأنها أن تقدم عينات كعينات الرعيل الأول من سلف الأمة لتوجيه المجتمع وحماية الدين، تجمع في تكوينها سيرة السلف عقيدة وعلماً وخلقاً وصبراً وعبادة ودعوة وعملاً.

الوسائل:

وهي العناصر المطلوب إيجادها وتجسيدها لتكوين شخصية العلماء خريجي المدرسة:

- ١- عقيدة السلف علماً وتطبيقاً وقدوة.
- ٢- أخلاق السلف وسلوكهم. فالأزمة التي تعاني منها الأمة الإسلامية والدعوة الإسلامية أزمة أخلاق. ولا أقصد بذلك ارتكاب الفواحش وإنما أوضح ما أقصده بضرب مثال يتمثل في تناحر الإسلاميين فيما بينهم وكراهيتهم لبعضهم.. أليس ذلك ناشئاً عن أزمة في أخلاقهم!!
- ٣- لياقة حركية ورياضية وقدرات تحمل جسمية.
- ٤- لياقة نفسية تتمثل بقدرات صبر وتحمل وشجاعة عالية.
- ٥- قدرات وعظ عالية مؤثرة في الجماهير.
- ٦- قدرات علمية شرعية عالية من خلال غرس حب المطالعة المستمرة وحفظ النصوص وفقهها وتحليلها والربط بينها وبين الواقع والقدرة على الاستنباط.
- ٧- عقلية مفكرة مبدعة من خلال تربية مبكرة للعقل على التفكير الصحيح والإهتمام بالأسباب والتخلص من أوهام الفكر وأخطاء التفكير.
- ٨- وعي عملي بالواقع الحياتي والسياسي المحلي والعالمي.
- ٩- البعد العملي: ويتضمن أمرين اثنين. تعلم مهنة لكسب العيش الكريم. والقيام بالخدمة التطوعية للمجتمع الإسلامي المحلي.
- ١٠- غرس وتنمية الصفات القيادية من الوعي والثقة والقدرة على الإتصال والإبداع والإحساس والتعاطف وغيرها، بحيث تتم تربية الخريجين وفق معايير تخريج القادة الإدرايين المتميزين.

١١- التربية والتعليم مهنة: فلا بد من الإلتقان الفعلي لأساليب التربية والتدريس والتوجيه والتأثير والإتصال.

١٢- تحقيق الشمول والتكامل في الفهم والسلوك والإلمام بالسنن الكونية والاجتماعية وتعميق الوعي بالواقع.

١٣- الجمع بين الدعوة والتربية. فهما رأس الطاعة والإستقامة وهما أساس بناء الشخصية المسلمة الجامعة لكل خصال الخير وأساس إعداد القادرين على التضحية والبذل والعطاء.

أسباب النجاح:

١- تحقيق ثقة الأمة بالمدرسة علماً وعملاً وقُدوة.

٢- التحديد الواضح للأهداف الخاصة بكل مرحلة وبكل علم يتم تدريسه وكل عمل يتم القيام به.

٣- تحقيق توازن بين الغايات والطموحات والأمنيات والتوقعات من جهة وبين الإمكانيات والأولويات من جهة أخرى والمعرفة التامة بالمعوقات وطريقة التعامل معها.

٤- العمل على متابعة تنفيذ الخطط وإعادة ترتيب الأولويات والقيام بتأهيل الأطر وإعادة التأهيل. فالتربية عملية مستمرة ترمي إلى تحقيق الغايات الأساسية دون كلل أو ملل.

إصلاح المدارس والجامعات والمعاهد

ذكرنا آنفاً أن إصلاح التعليم الشرعي هو الأساس لإصلاح الأمة وصلاحتها. غير أن هذا لا يعني إهمال التعليم في المؤسسات الأخرى. وفيما يأتي بعض الخطوط العريضة لتحقيق ذلك:

١- حذف كثير من المواد التي لا يفيد منها الطالب وتكون على حساب عمره وجهده. فالعلوم والآداب ليست كلها أساسية. وليست كل الكتب في العلوم الأساسية أساسية. فطلبتنا يتعلمون كمأ هائلاً لا نفع في أكثره لهم في حياتهم. كما أن كثيراً مما يتعلمونه لن يفيدهم في تخصصهم.

٢- إصلاح دروس التربية الدينية وزيادة حصصها وتأليف مقرراتها وفق عقيدة السلف وفقه الكتاب والسنة ودون تضمينها الخلافات المذهبية، وأن لا تكون وفق مذهب معين. كما ينبغي أن تتصف بسمات القبول والسرور لدى الطلبة بعدم زيادة حجمها وبأسلوبها المبسط. وأن يكون إلقاء حصص التربية الدينية في أول النهار ومع نشاط الطلبة.

٣- الحد من الصفة النظرية للتدريس في المدارس، والعمل على أن تكون الصفة التطبيقية هي الغالبة. ولا يقتصر هذا على العلوم وما تتطلبه من ضرورة تدريسها في المختبرات. بل إنه يشمل اللغة وتطبيقها، ودروس التربية الدينية. ويمكن إنشاء مختبرات لتعليم التجويد، ومعرض دائم تعرض فيه الأشياء التي ذكرت في القرآن والسنة ما أمكن إلى ذلك سبيلاً.

٤- ضرورة أن تختصر سنوات الدراسة قبل الجامعية وأعني الابتدائية والإعدادية والثانوية إلى نحو تسع سنين أو ثمانية، بدلاً من اثنتي عشرة سنة، وأن يبدأ التخصص في المرحلة قبل الجامعة، وربما بستين أو ثلاث سنين. وسيكون هذا أمراً ممكناً بعد حذف كثير من المواد غير الضرورية. وهذه المسألة، مسألة التقليل من سنوات الدراسة، بحيث يتخرج الطالب في سن مبكرة مزوداً بالمعلومات النظرية والخبرات العملية والتدريب الكافي قضية في غاية الأهمية. ذلك أن التأخر في ذلك يؤدي إلى التأخر في الزواج وما يترتب على هذا من آثار نفسية وإجتماعية خطيرة. فالزواج من الصعب تحقيقه ما لم تتحقق القدرة الاقتصادية للشاب. وهي أمر يتأخر تحقيقه بتأخر تخرجه. والتأخر في الزواج يؤدي كذلك إلى ضعف القدرة النفسية والجسمية على تحمل أعباء الأسرة وتربية الأطفال فهذه أمور مترابطة لا يمكن فصلها عن بعضها.

- ٥- أسلمة العلوم والمعارف والآداب. وتحقيق ذلك أمر سهل وميسور وعمل لا يحتاج للوقت والجهد كما تصور ذلك كثير من المعاصرين. وباختصار فإنه يتطلب:
- أ- حذف كل ما يتعارض مع العقيدة والشرعية من نظريات، ولا أقول حقائق، لأن الإسلام لم يتعارض حتى الآن مع حقيقة علمية.
- ب- تتبع ألفاظ الكفر وإبدالها بألفاظ صحيحة. فالغريون يستعملون كلمة (طبيعة) بدلاً من الخالق أو الله جل جلاله.
- ج- لفت أنظار الطلبة في الكتب -التي يُعاد تأليفها- إلى:
- مطابقة العلم للدين وسبق الدين للعلم في كثير من الأمور العلمية.
 - لفت النظر إلى مسؤولية الإنسان نحو نِعَم الله والمحافظة عليها.
 - ربط العلوم بأسماء الله وصفاته. وكل شيء في الكون له ارتباط بصفة من صفات الله كالرحمة أو العلم أو الحكمة أو القدرة... الخ.
 - إعطاء صفة دينية لعناوين الكتب وعناوين الفصول والأبواب.
- فمثلاً علم الأحياء يمكن أن يكون آيات الله الكونية في الأحياء، وبديع صنع الله في الكيمياء.
- د- أما أسلمة الأدب فتعتمد على أسلمة غايته ومضمونه ومقدار خدمته لقضايا الأمة المتنوعة، وإسهامه في نشر الدين والتوحيد وتصحيح المفاهيم ونشر الفضائل.
- ان أسلمة العلوم والآداب أمر في غاية السهولة ويعتمد بإيجاز على مبادئ هي:
- أ- أن تكون الغاية من العلوم والآداب مطابقة لغايات الدين.
- ب- أن تكون مضامين العلوم والآداب غير مخالفة لأحكام الدين.
- ج- أن تربط الآداب والعلوم بصفات الله وأسمائه وبالعقيدة.
- د- أن تجعل الآداب والعلوم في خدمة الدين وتنمية المجتمعات الإسلامية والنهوض بها.
- هـ- أما أن تتضمن أسلمة العلوم والآداب الرد على ونقض كل ما هو مخالف

للدين من نظريات ومذاهب فلسفية وإنسانية وإجتماعية فهو أمر ليس وارداً عندنا.

٦- ويتضمن برنامج الإصلاح التربوي تفعيل دور المسجد في المدرسة بحيث يكون المسجد مركزاً لكثير من النشاطات اللامنهجية، مع مراعاة تنظيم أوقات الحصص المدرسية والجامعية لتوفير صلاة الجماعة للطلبة كافة.

٧- وينبغي إحداث انقلاب في أساليب التدريس والامتحانات لدى الأساتذة وإنقلاب آخر في المذاكرة والقراءة لدى الطلبة. بحيث نقضي على كل ما هو ضار كالصم والحفظ عن غيب، ويُضاف كل ما هو نافع مثل تعليم الطلبة أساليب التفكير وتنمية روح الإبداع. والأهم من ذلك كله على الإطلاق تنمية روح القراءة والمطالعة بشتى الأساليب والطرق وتعزيز الحوار بين الأستاذ والطلبة، وتعزيز التعلم الذاتي وتربية العقل على التفكير الصحيح والاهتمام بالأسباب والتخلص من أوهام الفكر.

٨- وينبغي تأهيل الأساتذة علمياً وتربوياً لعملية التدريس وأن يتم تفعيل التفتيش التربوي بحيث يفصل من الخدمة في سلك التربية والتعليم كل من ثبتت عدم أهليته للإستمرار فيها.

٩- وينبغي أن يتم العمل على إعداد الطالب للحياة العملية فيدرب التلاميذ وهم في الصفوف الابتدائية الأولى على السير في الطريق وأصوله مثلاً بشكل عملي وعلى إستخدام المرافق.. الخ. كما ينبغي أن لا يتم الطالب دراسته الثانوية إلا وهو مؤهل علمياً لإقامة أسرة. وينبغي أن تتضمن المناهج أموراً مناسبة وضرورية للفتيات كالتدبير المنزلي وكيفية معاملة الأزواج والإقتصاد المنزلي.

١٠- التركيز على التربية وتعديل السلوك قدر أو أكثر من الإهتمام بتخزين العلوم وتكديسها في أذهان الطلبة. وسيلزم هذا من المدرسين أمرين: أولاً أن يكونوا قدوة للطلبة في تصرفاتهم وثانياً: أن يتصفوا بالرفق.

١١- ومن المهم مراعاة تزويد كل جماعة من جماعات الأمة بالثقافة التي تحتاجها. فالتاجر يحتاج بالإضافة إلى القدر المشترك من الثقافة الإسلامية والعقيدة والفقه الضروري، يحتاج لفقه خاص بمهنته. وكذا الجندي والموظف في الدولة والمرأة وهكذا.